جامعة العلوم الإسلامية العالمية

مادة : أصول فقه «٣»

أستاذ المادة : الدكتور وليد مصطفى شاويش

تفريغ الصوتية : الطالبة سحر عبدالحميد خزنة

من المحاضرة ٢٢ إلى ٢٨
٣٢ - ٣٣

الأحد
18 ربيع الآخر 1441هـ
2019-12-15

22 - المحاضرة الثانية والعشرون

أسئلة ومناقشات في صيغ العموم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

هناك بعض الأسئلة حول ما ذكرناه سابقاً في موضوع صيغ العموم

سؤال: في حال أن العام يشمل الحكم كل فرد من أفراده بينما بالكل يشمل الحكم على مجموع الأفراد، فكيف نميز بينهما؟

إذا أقول إن دلالة العام من حيث التركيب أننا أمام صيغة عامة مع حكم في التركيب بمعنى أنني أنني أمام دلالة كلية بمعنى ثبوت الحكم بقوة عدد أفراد المحكوم عليه في أفراد صيغة العام، أما الكل فهو الحكم على مجموع الشيء، أريد أن أعطي مثالاً يمكن أن نجعل يكون في دلالة كلية، ويمكن أن نجعل في دلالة الكل، فإذا قلت كلمة (الإنسان) اشرح هذه الكلمة (الإنسان) من حيث التركيب على فرض أنها دلالة مركبة دلالة كلية كأن تقول الإنسان مخلوق مفكر فإذا قلت اجعلها من باب دلالة كلية ووضحها من باب دلالة الكلية، فكل فرد من البشر بعدد أفراد أولئك البشر يثبت له حكم أنه مخلوق مفكر، وإن كان في بعض الأحيان يمكن أن يأخذ بعض الجنس الصادق في بعض الأفراد، بمعنى أي أن هذا إنسان إذاً هذا مفكر وإن كان هناك بعض المجانين الذين لا يفكرون هذا باعتباره الجنس الصادق على بعض الأفراد، فإذا قلت دلالة كلية وعموم، فإذا أكلم مفكرون كرضيح بالقوة فهو مفكر وكاتب على فرض أنه قلنا أن الإنسان كاتب

لكن لو قلت لك: ابحث دلالة كلمة (الإنسان) من حيث التشخص في هذا الفرد (محمود وعلي و خديجة وفاطمة) فابحثه من حيث دلالة (كل) إذاً أنت تأتي إلى ذات معينة مشخصة في موضوع العام كنا أمام ذهن عموم غير محصور، لكنني الآن أقول الإنسان في هذه الحالة من حيث دلالتها على عينه ورأسه إنما هي تدل على جزء من الإنسان ولا تدل على هذا الفرد بكليته وتدل على الجزء، فدلالة الإنسان على العين دلالة جزء كل على الجزء، ما دلالة الشجرة على الجذور، دلالة الكل على الجزء،

لو قلت لك (الشجرة مضيرة لتنفس الإنسان)، فهل أنا أتكلم عن جذر وغصن أم أتكلم عن أفراد الأشجار بوصفها أفراداً كثيرة؟ بوصفها أفراداً كثيرة، فأصبح لدي عموم

لو قلت: (هذه شجرة) ما دلالتها على الجذور؟ كل على جزء، الشجرة كل والجذور جزء. هذا إنسان مشخص أمامي. ما دلالته على عينه؟ دلالة كل على جزء، هذا إنسان إذاً هو إنسان مشخص أمامك، إذاً دلالة (هذا) إنسان وهو مشخص أمامك ليس في الذهن، هو مشخص، نأقول: كلمة إنسان دلت على عينه دلالة الكل على جزء وعلى يديه دلالة الكل على جزء هذه سيارة مشخص أمامي، دلت على عجلات، دلالة كل على جزء، لكنه لو قلت: السيارة أسرع من الدابة، جنس السيارات أسرع من جنس الدواب

لو قلت: الطائرة أسرع من السيارة، تقول: (أل) تحمله على الاستغراق لأنه قطعاً الطائرات أسرع من السيارات، وهذا مستغرق،

وقلت: السيارة أسرع من الحيوان، هذه آلية تُطلق عليها سيارة، والفهد أسرع منها
لت لك: هذا بعض الجنس الصادق على بعض الأفراد، لكنه لو قلت السيارات أسرع من
حيوانات ← استغراق، لأنني أمام عموم، أنه لا ينتبه إلى الجنس في اللفظ. كأنه يقول: السيارة
يد جنسها، فلما قال: السيارات، إذن هو في هذا الجموع أراد الأفراد بشكل واضح، لكنه هذا
يبعد نفي الجنس كما ذكرنا في (إنما الصدقات للفقراء) أي جنس الصدقات لجنس
لفقراء، +

ذن عندما تتكلم في هذه الصيغ، إنما يتفطن المجتهد إلى مرادات المتكلمين سواء كان الوحي
وكان البشر، فإذا قلت: الطائرة أسرع من السيارة وأسرع من الدواب، تقول لي: إنه
استغراق لجميع الطائرات هنا يستفاد منه بدلالة الحس والواقع المشاهد قطعاً أنه أراد كل
طائرات، لا يمكن أن تجد بخلاف أسرع من الطائرة، إذن تتعزز هذه الدلالات، لكنه من حيث تحول
لأفراد شاملة، ومن حيث دلالتها على الجنس كذلك، لكني إذا غلبت الجنس كأنه أقول: الرجل
قوى من المرأة أو غلبت الأفراد في قولي: الرجل أقوى من المرأة، فهنا إنما يلاحظ في تحدد
المعاني التي يتضحها المجتهد من الكلام ومن المفردات.

عندما يقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث السهو في الصلاة عندما قام ذي اليدين وقال:
((يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ قال: كلُّ ذلك لم يحدث)) لكن النبي صلى الله عليه وسلم
سها في الصلاة، فإذا أردت أن تقول: إنه نفى من باب دلالة الكلية أنه نسي وها هو قد نسي
إذن سيثبت أن هذا الحكم من باب دلالة الكلية أنه لم ينسى، وأنه كذلك لم تقصر الصلاة
من حيث لم تقصر الصلاة واضح لأنه قام وأتمها، لكنه كيف توفق إذا قلت: أن الدلالة
هنا دلالة كلية وأن الحكم ثابت لكلّ فرد أنه لم يحدث النسيان جملة، ثانياً كذلك لم يحدث القصر
إذن نفى النسيان منفرداً، هذا على دلالة الكلية، لكنه يعترض عليك لأنه في قول (كلُّ ذلك) أي:
لنسيان مع القصر في دائرة واحدة منفية لم يحدث وبالتالي لم ينفِ النسيان وحده ولم ينفِ القصر
حده، إنما نفى وقوع المجموع، وهذا لا يمنع أنه قد وقع أحدهما، لأن التوجه في النفي ذهب
لى الكل وبالتالي هنا دلالة كل، وإن كان هذا في البحث الفقهي مجرى نظر ونقاش، لكني
هنا أبحث في موضوع دلالة كل

إذا قلت: (كلُّ ذلك لم يحدث) من باب دلالة الكل فإنه نفى وقوع دائرة واحدة، هذه
دائرة فيها النسيان والقصر، فنفى المجموع ونفي المجموع لا يعني أنه نفى واحدة لأنه ذهب إلى
دلالة (كل)،

على فرض أننا الدلالة كلية فنقول: إن النسيان في دائرة منفصلة عن دائرة القصر، وأضع
قابل القصر ← (لم يحدث)، وأضع مقابل النسيان ← (لم يحدث)، هذه دلالة كلية،
لأنك أثبت النفي (لم يحدث) لكل فرد استقلالاً عن الفرد الآخر، لكنه (بالكل) ← (كل ذلك
م يحدث)، والدائرة المتحدة الشاملة للنسيان والشاملة للقصر في دائرة واحدة فهو نفى الكل

وهو لا يعني أنه قد نفى الجزء، إنما نفى الحالة الاجتماعية من النسيان مع القصر، ولم ينفي الانفراد في الوقوع، إنما نفى الهيئة الاجتماعية من النسيان والقصر، هذا بناء على دلالة كل وجزء، ودلالة كلية وجزئية

سؤال: ذكر في نشر البنود أن استدلال الإمام مالك على كون الاعتكاف في المسجد من قوله تعالى (وأنتم عاكفون في المساجد) فكيف توجيه الاستدلال؟

سؤال آخر: من صيغ العموم (أي) ورد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أيما إهاب دبغ فقد طهر»، فهل يشمل هذا الحديث جلد خنزير وكلب؟

بالنسبة لاستدلال الإمام مالك على أن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد وهذا مستفاد من قوله تعالى: (وأنتم عاكفون في المساجد) إن الاستدلال من حيث صيغة العموم وهو المساجد بما تنفي العهد، فربما يأتي أحدهم ليقول في كلام الناس طبعاً: «ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد» ربما يعتذر أحدهم ويقول هذا خاص بالمسجد، وأن (أل) هنا للعهد، وهذا كلام خاص في المسجد النبوي أما في غيره فيجوز أن يعتكف في مسجد آخر وفي بيت آخر وفي أي مكان يكون في غير المسجد، هذا الاحتمال واقع أنني عند أقول: المسجد، إرادة العهد، أين أبوك؟ في المسجد، إذن أي مسجد؟ مسجد الحي، معهود، فلا عليه أن يكون في كل المساجد، فـ (أل) مع المفرد تحتمل العهد، وهذا من أسباب الاعتراض على القول بأن (أل) مع المفرد تكون من صيغ العموم، هذا من أسباب الاعتراض وإنه كنا نقول أن المعتمد (أل) مع المفرد كما قلنا في قوله تعالى «أحل الله البيع» أي كل بيع و«حرم الربا» أي كل ربا، إلا ما يأتي بعد ذلك تخصيصه فيما بعد.

فعندما قال: (في المساجد) في موضوع العموم فإنه المساجد تنفي العهد، وبالتالي هنا (في) ظرفية وتدل على (في كل مسجد) أي: (ولا تباشروهن) واقع على المباشرة للزوجة وأنت معتكف في أي مسجد من المساجد، بمعنى ذلك أننا نفينا العهد، وأنك عندما تكون معتكفاً لا تكون معتكفاً إلا في مسجد بحكم دلالة العام وهي كلمة المساجد، وهل يقتصر في الدلالة على مسجد هنا وأنتم أمام مفهوم مخالفة إذاً لا تجوز في غير المسجد؟ نبحث عنه أدلة أيضاً من الخارج ولا نكتفي بهذا الدليل لأنه عندما نقيم حكماً أو نبني فرعاً فقهياً فنحن لا نكون أمام دليل واحد إنما أمام مجموع أدلة، وإنما هذه الأدلة يعين بعضها بعضاً في بناء الفرع فهل الاعتكاف عبادة وهو توقيف؟ أم هو من العادات التي هي الأصل فيها الإطلاق؟ نقول: إن الاعتكاف عبادة، فإذا جاءنا أن الاعتكاف لا يكون إلا في المساجد في هذه الآيات وأنه عبادة، ذكرت الآية: «أنه في المسجد» لكن عدم المسجد مفهوم مخالفة، والرسول صلى الله عليه وسلم عندما اعتكف هل اعتكف في بيته؟ لم يعتكف في بيته، جاء بيان الحقيقة الشرعية الاعتكاف في المسجد مبينة لحقيقة شرعية الأصل فيها التوقيف مع انضمام هذه الآية، فإن الحقيقة الشرعية تؤكد نفي مفهوم المخالفة، أنه لا يجوز

لاعتكاف في غير المسجد ،

ذ نقول عندما نستدل بقوله تعالى: ((ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد)) أقول دلالة منطوق أنه الاعتكاف يكون في المسجد ، لكنه لو سألني أحدهم بناءً على هذه الآية بعد نه نقضينا العام طبعاً ، أنت الآن تقول بمفهوم المخالفة فلا يجوز في سوق الرجل ولا يجوز في بيته ، نقول لك : هناك استدلال آخر يرفض المنطوق ويؤكد على نفي أنه يكون في غير المسجد فيكون مفهوم المخالفة هنا معتبر ، وهو الحقيقة الشرعية وبيان الحقيقة الشرعية من جهة الرسول ، فيكون قد تعارضت الأدلة هنا على أنه لا يجوز الاعتكاف في غير المسجد لكنه هذا النص في المساجد دليل من الأدلة التي تعارض أنه الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد .

أتي إلى حديث : ((أيما إهاب دبغ فقد طهر))

أيّما) ← عموم ، نحن هنا في هذه الحالة جاءونا على العموم ، أي جلد من جلود الميتة قد بغ فقد طهر ، سؤال : الحديث قال قد طهر ، لكنه الطهارة قد تكون شرعية وهذا هو الأصل أنه مبين عليه الصلاة والسلام الشرعيات ، وقد تكون طهارة لغوية إذا كانت من باب لعادات التي هي كالنظافة وإزالة الوسخ منه حيث الرطوبات الواقعة في الجلود عامة جلد الحيوان المزكى طاهر ، جلد الميتة نجس

السؤال : أنا في بحث أمام دلالة لفظ في الحديث (فقد طهر) وقلنا الأصل أنه يحمل لى الشرع لا العادة واللغة ، بالتالي سأضع بالرتبة الأولى ، أنه المراد الشرعي ، وأنّ الطهارة لغوية معنى لغوي مرجوح ، أقول الآن في قوله تعالى : ((حُرّمت عليكم الميتة))

لميتة) ← استغراق عموم ، وهذه هي أم الباب ، فالأصل هو التحريم ، إذا لا تستفيد إلا القيود الشرعية الاستثنائية ومن ثمّ نحن في الاستثناءات يكون الباب ضيقاً والأصل التحريم إذا قلت : إن الذكاة التي هي أقوى أسباب تطهير اللحم فجئت إلى حيوان ميت وذكيته فهل نفع فيه ، أيهما أقوى الذكاة في التطهير أم الدباغ ؟ الذكاة . فإذا كانت الذكاة تفيد في طهارة الشرعية ، لو ذبح الخنزير هل تفيد فيه الذكاة ؟ لا تفيد ، إذن نقول إن أقوى أسباب لتطهير الشرعي من الناحية الشرعية هي الذكاة فإنها لا تفيد هنا ، فإنه من باب الأولى ألا يفيد الدباغ في إخراجها من النجاسة الشرعية إلى الطهارة الشرعية ، وهذا يعني أنني أنتقل إلى لمعنى المرجوح الذي كان ابتداءً ليصبح هو المراد حفاظاً على عموم الآية وحفاظاً على الأقيسة لشرعية وليت الأقيسة في مقابلة النصوص لماذا ؟ لأنني أمام نص (حرّمت عليكم الميتة) ذاً أنتقل بـ (فقد طهر) من الطهارة الشرعية إلى الطهارة اللغوية بمعنى يجوز لك أنه تستفيد في الجلوس وفي غير الشرعيات أنه تجلس عليه أنه تصنع منه حذاء لكنه لا تصلي به نه يستخدم قربة للماء ، لأنه الماء يدفع النجاسة عن نفسه لو تحللت ، أنه يستخدم قربة للمايبسات فتضع فيه الشعير الجاف والقمح الجاف .

ذن في طرق استفادة استثنائية ولاحظوا أننا بقينا على الأصل ولكننا حرينا في

الاستثناءات بحدودها ولم نتوسع في الاستثناءات حرصاً منا على بقاء العزائم والأصول، لو قلنا (أيما إهاب دبغ فقد طهر) ألا يدخل جلد الخنزير؟ نعم يدخل
هل أنت سمه قلت بالطهارة الشرعية وهي مذاهب معتبرة ولها احترامها وتقديرها، هل تقول بطهارة جلد الخنزير شرعاً بالدباغة فأنت لم تطرد مع النص ولم تطرد مع القياس، فالنص هنا اعتبره عام لذلك عندما جئت إلى جلد الخنزير ما أتيتنا بمخصص من الشرع، قلنا لك نحن: أنه يطهر لغة ولا يطهر شرعاً، طرداً قياسنا أي جعلناه مطرداً، نحن من حيث اللغة أصبح جلد الخنزير نظيفاً، وكذلك في موضوع الأقيسة في بقية الجلود لكنها بقيت نجسة شرعاً فلا يجوز الصلاة عليها ولا يجوز لباسها في الصلاة مثلاً ولا يجوز بيعها لأنها نجاسات فمنعنا بيع جلد الميتة ولو من شاة أو جمل أو بقرة أو من خنزير، فنحن جرينا على الأقيسة تماماً وجرينا على العموم تماماً فحافظنا على العموم وحافظنا على القياس فلا يعترض علينا بالقياس ولا يعترض علينا من جهة العموم، فبقينا على العموم (في أيما إهاب دبغ) بقينا على العموم أي كان ذلك الجلد لكننا حملنا الطهارة على الطهارة اللغوية وليس الطهارة الشرعية بدلالة العموم (حرمت عليكم الميتة) ووضعنا تحت عموم النص قياس، فلا نا فكافح النص بالأقيسة
قد تقول لي: إنما طهارة لغوية من باب التعسف، لقد تعسفت في التأويل، أقول لك: الجمع بين الأدلة بكونه ولو بأدنى احتمال لماذا؟ لأنه إعمال للدليل، فعملت بحديث (أيما إهاب دبغ فقد طهر) وعملت بقوله تعالى: (حرمت عليكم الميتة) وعملت بالقياس أن الذكاة هي أقوى المطهرات وأنها لا تفيد في الميتة فحافظت على القياس وحافظت على النص (حرمت عليكم الميتة) وحافظت على عموم (أيما إهاب دبغ فقد طهر) فعندما أجمع بين هذه الأدلة وأحمل الطهارة وأنقل بها من الشرعية إلى اللغوية فمعنى هذا يعني أنني حملتها ولو بأدنى احتمال لأن الجمع بين الأدلة بكونه ولو بأدنى احتمال لأنه إذا انتقلنا إلى مرحلة الترجيح فقد انتقلنا إلى الطرح، ما معنى الطرح؟ أنك تعين دليلاً وتترك الآخر فنحن لم نطرح الأدلة وكان التأويل بالاحتمال ولو بأدنى احتمال إنما إعمال الدليل لا لطرحه، لأنني هنا إما أن أتأوله بأدنى احتمال وإما أن أطرحه فأيهما خير؟ أن أعمله بهذا الاحتمال،
ومن هنا، المحافظة على العام (أيما إهاب) أنا جريت عليه، المحافظة على القياس جريت عليه، (حرمت عليكم الميتة) فقد جريت عليه، لكنه لا يعترض علي بأنني لماذا لم أقل بطهارة جلد الخنزير. لأنني قلت طهارة جلد الخنزير لا تفيد فيه الذكاة ولو ذكي لا تنفع ولو دبغ لا تنفع وكذلك الميتة لو دبغ جلدها فإنه لا يفيد فيها الطهارة الشرعية، بالنسبة لي لا يعترض علي بجلد الخنزير بأنه لماذا أدخل العموم (أيما إهاب فقد طهر) لأنني أصلاً لا أقول بطهارة جلد الخنزير سواء ذكي أو لم يذكى ولا جلد الميتة سواء كانت شاة أو بقرة أو ما إلى ذلك، فلا يعترض علي بشيء من هذا،

إذا يعترض على من قال بطهارة جلد الميتة من الناحية الشرعية، تقول إذا كان كذلك، فلماذا لم تقل بطهارة الخنزير، تقول: لشدة نجاسته، خذ ذلك هذا رأيي وهذا عموم، فأين عموم (أيما) أريد منك دليلاً مكافئاً، فهذا الاعتراض على من قال: بالطهارة اللغوية دون الشرعية

لذلك في قوله سبحانه وتعالى: (خذ من أموالهم صدقة) يأتيك أحدهم ويقول: عروض الزكاة أو عروض التجارة لا زكاة فيها، والدليل على وجوب الزكاة في عروض التجارة، هل عروض التجارة أموال؟ أموال، إذا هو عموم أم لا؟ يثبت الحكم لكل مفرد بعد أفراد ذلك العام، أي كل مال تثبت فيه الزكاة، إلا ما استثناه الشارع في قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس على الرجل في كذا.. وكذا.. صدقة»، لها مخصصات

الخضار لا توسق، والرسول صلى الله عليه وسلم قال: «في كل خمسة أوسق زكاة» ليس فيما دون الخمسة أوسق زكاة)، إذن الخيار والتفاح والبطيخ لا توسق أصلاً، إذن دليل مخصص، لكن عمر رضي الله عنه يقول: أدي زكاة مالك يا حماس، حديث ضعيف، نعم حديث ضعيف، لكنه هو مندرج تحت العام وهو من بيانات العام، شروح العام، ولذلك تجب الزكاة في عروض التجارة والآية تقرأ في كتاب الله، كيف تقول لي: لا دليل على وجوب زكاة عروض التجارة، أقول لك: الدليل هو العموم، إذاً أنت مطالب بالتخصيص عندما تقول لي: لا زكاة في عروض التجارة أين المخصص؟

قلت لك في الخضار والفواكه ليس فيما دون الخمسة أوسق زكاة، والمقتنيات في مال الرجل في عبده وفرسه صدقة، إذا عندي مخصصات

أيه مانع الزكاة أو المخصصات فيما يتعلق بعروض التجارة حتى تُبطل الزكاة فيها،

إذن في قوله تعالى: (خذ من أموالهم) = عام، وهو مثل (فاغسلوا وجوهكم) الذي هو جمع محرف بالإضافة

نكتفي بهذا القدر إن شاء الله تعالى

سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك

23

المحاضرة الثالثة والعشرون

في سياق النفي منها يذكر

19 ربيع الآخر 1441

2019-12-16

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا وأنت إذا شئت بفضلك تجعل الحزن سهلاً يا أرحم الراحمين

بلغنا لعند قول الناظم رحمه الله تعالى: وفي سياق النفي منها يذكر ... تفضل أخي علي

يقول المصنف رحمه الله

وَفِي سِيَاقِ النَّفْيِ مِنْهَا يُذْكَرُ ... إِذَا بُنِي أَوْ زِيدَ مِنْ مُنْكَرُ

أَوْ كَانَ ذَا صِيغَةَ لَا النَّفْيُ لَزِمْ ... وَغَيْرُ ذَا لَدَى الْعَرَافِي لَا يَعُمّ

يتحدث عن صيغ العموم وهو أنه يريد أن يسردها، فيقول وأيضاً من صيغ العموم ما يكون في سياق النفي بشرط أن يكون مبنيا منكر، قال: وفي سياق النفي منها (أي من العموم) يذكر إذا أو يذكر من العموم في سياق النفي إذا بني ولاحظ قوله (إذا بني) لأن البناء نص في العموم أو زيد (من)، عندنا حالتان في النكرة المنفية إما أن تكون مبنية أو أن يزاد قبل النكرة (من) في قوله (أو زيد من منكر). ما إعراب زيد من، (من) ← نائب فاعل، قصد لفظها، عندما نأتي في النحو ونقول لك أعرب (في حرف جر) أعرب هذه العبارة، ماذا تعرب حرف في، (في) ← مبتدأ مع أنه حرف لأنه لماذا أعربناه مبتدأ؟ لأنه قُصِدَ لفظه، أي أنا أسألك عن لفظ حرف الجر في، فأقول لك: في حرف جر، أعرب في، تقول (في) مبتدأ، (حرف جر) ← خبر لماذا؟ قلنا: لأنه هنا لم يقصد معناه، بل قصد لفظه، فلم يقصد الاعتداء هنا (من)، هل قصد (من)، وهو معنى الابتداء (سافرت من عمان إلى إربد) أم أنه يقصد لفظ (من)؟ يقصد لفظ من. إذا هنا قُصِدَ لفظه، فنقول من هنا قُصِدَ لفظها، وهذه تجدها في كتب النحو، عندما يأتي لك كلمة، تقول لك قُصِدَ لفظها، وهنا قُصِدَ لفظها، أو زيد هذا الحرف (من) فهو قصد لفظه (مُنكَّر)، إذا يريد أن يقول لك إذا كان المُنكَّر مبنياً أو مُنكراً زيد (من) قبله، فعندئذٍ يكون من صيغ العموم. مثال على ما هو في صيغ العموم قوله تعالى «لا إله إلا الله»

(لا): النافية للجنس، (إله): مبنية، لماذا قلنا مبنية؟ لأنه إذا كانت (لا) النافية إذا أردتها أن تكون هي نافية للجنس فإنك تقول: لا إلهٌ يعبدُ غير الله، فإذا أنا تقول: قصدتُ نفي الوحدة أي إله الواحد، إلهٌ واحد، لا تقول: لا رجلٌ في الدار بل ثلاثة، إذن أنت لم تنفِ الأفراد إذا نفيت أن يكون رجلٌ واحد فإذا لم تكن مبنية وكانت معربة فمعنى أنك تنفي الوحدة، لأنك تنفي الجنس في الأفراد، لأنك تنفي الجنس في الأفراد، تقول: لا طالبٌ في القاعة بل أربعة، لكن إذا قلت: لا طالبَ في القاعة، إذاً لا يوجد طالب، إذن في قوله هنا: إذا بني أي أن البناء لما هو نكرة في سياق النفي يكون من صيغ العموم، فإنه لم يكن على البناء فهو محتملٌ للعموم ومحتملٌ لنفي الوحدة،

محتملٌ للأمرين، فإذا قلت لي: لا طالبٌ في القاعة، قلت لك: هل يوجد خمسة؟ قلت: لم أقصد أنه أنفي الوحدة؛ إنما أقصد أنه لا يوجد أيُّ طالب لذلك أنا ألغيت عليك لا طالبٌ وكان يجب أن أعقبك بهذا السؤال وأقول لك: لا طالبٌ، فإذا ثبت قبل تنصيص على العموم لا رجلٌ في الدار محتملة أنك تنفي الوحدة ومحتمل أنه يوجد الفرد وينفي كل فرد فهي باحتمال إذا كان معربة، فهي باحتمال لكن العرب لماذا لجئوا إلى البناء وعدلوا عن الإعراب ليضيفوا معنى جديدًا ألا وهو أنها تنفي الجنس وتزيل احتمال نفي الوحدة

يريد أن يقول لك: أريد أن أنفي احتمال الوَحْدَة وأقول لك: لا رجلَ، بعدها لا تسألني كم عدد الرجال، لأنني نفيتُ جنسهم، فإذا قلت لك: لا طالبَ في القاعة عندئذٍ لا تسألني ما عددُ الموجودين؟ لأنني نفيتُ الجنس فإنه قلت لك: لا طالبٌ في القاعة، فسألتني كم عددهم قلت لك: عشرة، صحيح. أو قلت لك: لا يوجد طلاب أصلاً، أيضاً هذا صحيح لأنني عندما قلتُ لا طالبٌ قصدتُ أفراد الطلاب، ويمكن أن يفهم من كلامي أنني قصدتُ نفي الوحدة، فلذلك يمكن أن يعترض عليّ بماذا؟ .. لماذا لم تخبرني بالعدد؟ فأردت أن أزيل الاحتمال وأن أقطع دابر هذا التأويل، فقلت لك: لا طالبَ، وهذا تركيب على خلاف الأصل، لماذا بنتْها العرب؟ لتضيف نفي الجنس، وهكذا تتغير الإعرابات والبناءات بحيث تنتقل الكلمات في سياقها الإعرابي للدلالة على عدة معانٍ، فإذا قلت لك: يا رجلاً خذ بيدي، هذا الأصل في المناداة، يا رجلاً خذ بيدي، وهنا رجلٌ كفيف لا يستطيع أن يعبر الشارع، فمنا يريد أي رجل، فإنه قال: يا رجلُ، إذاً محدد، لماذا عدلوا إلى البناء؟ ليضيفوا معنى تركيباً جديداً، فإذا أردت مُعيناً أبنيها وأجعلها رجلُ، وإذا أردت أيَّ واحدٍ أي رجلٍ، يا رجلاً، وإذا كان مراقب السير في الطريق وهناك حادث ويريد أن يوقف كل السيارات ماذا يقول؟ يا سائقاً قف.. أي كلُّ سائق، فإذا كان السير يسير بانسيابية لكنه رأى رجلا لا يربط حزام الأمان، يقول: يا سائقُ، إذاً يريد واحداً، إذن لماذا عدلنا عن البناء وعدل الإعراب إلى البناء؟ لأننا نضيف معنى تركيباً جديداً، كذلك هنا قلنا: لا رجلَ في الدار. محتملة لنفي الوحدة وبالتالي لعموم فيها وهي محتملة لأنك تريد أن تنفي فرداً فافهم أنه لا يوجد واحد إذن لا يوجد من هو فوق هذا الواحد، إذن أنت تريد أن تنفي الوحدة ولك أن تنفي بها ظاهرة في نفي الرجال محتملة لنفي الوحدة هكذا نقول، إذن دلالتها على نفي المجموع ظاهرة وعلى نفي الوحدة تأويل محتمل فإذا أردت أن أنصص على العموم أنه لا احتمال للوحدة فأقول: لا رجلَ في الدار لذلك كانت كلمة التوحيد والإيمان على البناء (لا إلهَ) للتنصيص على نفي كلِّ إلهٍ وللتنصيص على نفي الجنس ثم يأتي استثناء (إلا الله) أي لا إلهَ إلا إلهٌ واحد، إذن لم يبقَ إلا واحد، في هذا المعنى نقول إنه في قولنا: لا إله إلا الله عموم ونفي كل الآلهة ولاحظوا أننا بالدرس الإعرابي، في الدرس الأصولي بعد قليل سنقول إنه مما قال: لا إلهَ إلا اللهُ مثبتٌ للوحدانية قبل أن يبدأ الكلام فأراد أن يثبت الوحدانية فبدأ بها فلم ينفي

الوحدة في قصده أبدًا ولا في لحظة، يعني لم يقصد أنه ينفي الله مع الآلهة هذا لا يفعله المسلم أبدًا. هذا باعتبار قصد المتكلم باعتبار مراد المتكلم، لكنه عندما أقول: لا إله لنفي الجنس إذا باعتبار الألفاظ، ماذا لو قلت أنها باعتبار المتكلم للزم الدخول في الكفر ثم الإيمان وهذا معاذ الله، هذا لا يصح، لكنني أتعامل الآن مع الألفاظ وأقول لا النافية للجنس التي نفت جنس الآلهة ثم بعد ذلك استثنت إلهًا واحدًا منها، نفت ثم استثناه، ماذا لو أنه لم ينفِ ثم استثناه لانتهى إلى نفي الإله إذا هو كالند مد ضد الآلهة ثم استثناه، أما لو أنه لم يكن مد الآلهة واستثناه لبقي على النفي، إذًا هو يقول: لا إله وهنا الله وهو الجنس ثم استثنى منها إلهًا واحدًا وهو الله سبحانه وتعالى لذلك انتهى إلى الإثبات لأنه نفي النفي إثبات (لا إله) نفي الآلهة نفي آخر إذًا انتهى إلى إثبات الله سبحانه وتعالى.

فنقول لا هي لا النافية للجنس وإله اسم لا، كما نريد أن نؤكد المثبت فنستخدم (إنّ إلهكم لواحد) فإننا إذا أردنا أن نؤكد المنفي فإننا نستخدم لا التي تنفي الجنس فهي في المنفي عملها كعمل إنّ في توكيد إنّ، أين خبرها؟ إما أننا نقول: لا إله موجود أو بحق، قلت ماشئت لكن لقواعد نحوية، أنه لا يجوز أن يحذف الخبر إلا إذا كان كونًا عامًا أي لا إله موجود، هذا كصناعة نحوية، أما إذا أخذنا علمنا بالعقيدة أن الإله بحق هو الله سبحانه وتعالى وبقية الآلهة باطلة فأقول لك: لا إله بحق، فيأتي قولنا بحق من جهة فهنا للشرع وإلا حرف استثناء بمعنى استثنى لا إلهَ إلا اللهَ أم لا إلهَ إلا اللهُ، فإذا قلت: لا إلهَ إلا اللهَ وكانت منصوبة فحينئذٍ نقول إنه مستثنى من الآلهة، الآلهة هنا لا إلهَ ما محلها؟ النصب وهي مبنية لتركيبها مع لا كما لو كانت قطعة واحدة، فأقول: لا إلهَ إلا اللهَ على أنه سبحانه وتعالى من جنس ما نفيته وهو لا إلهة، فإذا كانت مرفوعة وقلت: لا إلهَ إلا اللهُ هل تكون من إلهَ المنصوبة أو المبنية أم تكون من لا إلهة موجودة الذي هو خبر لا، فتكون الله ما هي؟ هي على أنها بدل من الخبر المحذوف موجود لأنك تقول: لا إله موجود إلا اللهُ، فاللهُ بدل من الخبر، هو موجود أما على النصب، لا إلهَ إلا اللهَ على أنها بدل من إلهَ. لا إلهَ إلا اللهُ وحده ما إعراب وحده؟ حال من لفظ الجلالة، الحال لابد أن يكون نكرة وهنا جاءت وحده مضافة إلى الضمير فأصبح الحال عندي معرفة والأصل في الحال أن يكون نكرة، فنقول إذا كانت المعرفة مؤولة بالنكرة جاز أن تكون حالًا كما لو تأولنا لا إلهَ إلا اللهُ منفردًا، فعين وحده (منفردًا) ومنفرد معرفة أم نكرة؟ نكرة، إذا تأولنا وحده لا شريك له على أنها وحده وإن كانت معرفة لكنها مؤولة مفسرة بالنكرة فنقول عندئذٍ إن وحدة حال من اسم الله سبحانه وتعالى، لا شريك له.. لا النافية للجنس وشريك نفي جنس الشركاء و(له) جار ومجرور، أين المتعلق لا شريك له؟ أين الخبر في لا شريك لا: النافية للجنس، شريك: اسمها لا، أين خبرها؟ موجود، متعلق بالجار والمجرور له لا: جار ومجرور متعلقة الخبر موجود.

إذن عرفنا معنى لا إلهَ إلا اللهُ، اللهُ وحدهُ لا شريكَ لهُ

ماذا لو قلت لك : أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ .

أعربنا لا إلهَ إلا اللهُ و(أنْ) هنا المخففة من الثقيلة المفيدة للتوكيد أين اسمها ؟ اسمها محذوف لأنه أشهدُ أنّهُ لا إله إلا الله ، فصارت عندي أشهد أنه لا إلهَ إلا الله ، أعربنا لا إله إلا الله لما كانت قطعة واحدة أعربناها مفردات ، انتبهنا من إعراب المفردات ، جئنا إلى (أنْ) أين اسمها ؟ ضمير الشأن (الهاء) أنهُ ، تعظيماً لله سبحانه وتعالى

أي أن

أشهد أنْ (هـ) [لا إله إلا الله] ← خبر أنْ ← أي أشهد أنّهُ لا إله إلا الله

انتبهنا من هنه وأعربناها : إذن لا إله إلا الله و أنْ لا إله إلا الله ، [لا إله إلا الله] خبرها وضمير الشأن محذوف في محل اسم أن (والجملة هنا أنْ واسمها) ، الفعل أشهد بما تتعدى ؟ تقول أشهد بماذا ؟ تشهد بحرف الجر تتعدى بحرف الجر ، تقول : ! هكذا يصبح التقدير

التقدير ← أشهد بأنْ لا إله إلا الله

لا حرف جر محذوف

حذفت الباء صارت مجموعة هنا منصوبة بنزع الخافض لما حذفت حرف الجر الباء

كقوله تعالى :

(ويحذركم الله نفسه) ← أصلها (ويحذركم الله من نفسه) فإذا حذفت (مِنْ) تصير نفسه منصوبة بنزع الخافض ، فإذا انزعت حرف الجر وهو الخافض تصبح ما بعدها :

مفعول به أم منصوب بنزع الخافض ؟ منصوب بنزع الخافض ، هنا الفعل ليس متعدياً ، هذا الفعل لازم يتعدى بحرف الجر كأنك تقول : أشهد بأن فلمّا حذفت (الباء) أصبحت جملة [أنْ لا إله إلا الله] منصوبة في محل نصب بنزع الخافض

كقوله تعالى : فاعلم [أنه لا إله إلا الله]

انتبهنا من [أنه لا إله إلا الله] ما محل هذه الجملة من الإعراب ؟

الفعل (علم) بما ؟ كم مفعولاً يأخذ ؟ يأخذ مفعولين فتقول : [علمت أصول الفقه ضابطاً للفهم] ، فعندي أصول الفقه مفعول أول ، وضابطاً للفهم : مفعول ثانياً

علمت النبوة ضرورة بشرية] أين المفعول الأول ؟ النبوة ، أين المفعول الثاني ؟ ضرورة يعني حاجة بشرية ملحة

والجملة فاعلم [أنه لا إله إلا الله] ← في محل نصب مفعولي اعلم

↓

[والفاء هنا هي الفاء الفصيحة] ، أي إذا علمت جزاء أهل الجنة وعلمت جزاء أهل النار فإذا علمت ذلك فاعلم أنه لا إله إلا الله ، هذا معنى كلمة التوحيد

إذن هي من هذه الكلمة (لا إله إلا الله) كلمة التوحيد نحوي فيها في الإعراب النحوي على أنها نفي وإثبات لكنها في مراد المتكلم نقول إن المتكلم مثبت قبل أن يتكلم وأثناء الكلام وبعد الكلام ولا ينفي

الله سبحانه وتعالى ... كذلك من الصيغ العموم (لا ريب فيه) ≠ لا : نافية للجنس ،
أين اسمها ؟ ريب ، أين خبرها ؟ الجار والمجرور (فيه) خبر ؟ أم متعلّق بالخبر ؟ هو متعلق بالخبر
إذن ما هو الخبر ؟ محذوف ، ما تقديره ؟ موجود ≠ (لا ريب موجود) ، أحسنت يا أبا بكر .
إذن هذه أمثلة من صيغ العموم في سياق النفي ، كذلك في قوله تعالى : ((قل من أنزل الكتاب
الذي جاء به موسى)) ماذا جاء في الرد ؟ في قولهم : ((ما أنزل الله على بشر من شيء))
انظر ... جاءت (مِنْ) هنا في سياق النفي ، هذه صيغة العموم الثانية
(قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى) رد على الذين قالوا (ما أنزل الله على بشر من شيء)
فأجاب بفردٍ واحد قالوا : (ما أنزل الله على بشر من شيء) إذاً لم ينزل شيئاً . عموم أم لا ؟
عموم ، فردّ عليهم بفردٍ واحد ، (قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى) إذاً دلّ على
أن هذه الكلمة في قوله تعالى : (ما أنزل الله على بشر من شيء) أنها في العموم
كذلك في قوله تعالى : ((وما تأتيهم من آية من آيات ربهم)) لو قلنا في كلام الناس (وما تأتيهم آية
دالة على واحد ، لكنه لمّا قال : (وما تأتيهم من آية) دلت على عموم ، أفراد كثيرين
كذلك في قوله تعالى : (ما لكم من إله غيره) ، كذلك في قوله تعالى في العموم ((ولا يتخذ بعضنا
بعضاً أرباباً من ...) نفي وزيد (من) نفي ومُنكّر وزيد (من)
(فما منكم من أحد عنه حاجزين)
في قوله : أو كان صيغة النفي لزم وغير ذا لدى القرافي لا يعم
إذن يريد أن يتكلم أن هناك من الألفاظ التي لزمت النفي ، طبعاً هناك نص يمكن أن أذكر بعض
المفردات ، يمكن أن يخطأ فيها بعضهم لسيما أنني رأيت على بعض الكتب في عنوان الكتاب ضبطاً خطأً
لاسم ابن السيد الذي هو ابن السيد البطليوسي ، هذا إمام ، وهناك من يضبط اسمه بابن السَّيِّد
وهو ابن السيد ، وهو من أسماء الذئب ، هنا ذكر من الأقوال التي تلزم النفي مثل : (ما بها من صافر
ولا وابر) . صيغ موجودة في النفي لكنه لم نشترط أن تكون مبنية ولم نشترط أن تكون قد زيد قبلها
(من) مثل أن تقول : ما به وابر ولا صافر ، الصافر وهو ما يُصفّر ، أي أحد من الصفير ، وذلك
كقولهم : (وما بها عريب) ، أي أحد ، (وما بها وابر) أي ما بها أحد (أو صافر) ، هذه صيغ وإن لم تكن
مبنية أو إن لم يسبقها (من) فإنها لزمت النفي ، (ما بها عريب و وابر) فلذلك هذه الكلمات لازمة للنفي
ومن صيغ النفي قوله : ما بالدار كتيع ، وما بها عريب ، وما بها طوري ، وما بها طوراني ، وهذه
كلها صيغ لازمة للنفي بحيث أنها دلالة نفي وإن لم يأتِ قبلها (من) أو أن تكون مبنية ، وكذلك
كقولهم : وما بها نافخ نار ، وكذلك قولهم : وما بها ديّار ، ودعاء نوح (ربي لا تذر على الأرض
من الكافرين ديّارا) وهي ليست مبنية وليست متقدمة لمن ، وكانت دعاءً على عموم الكافرين أن لا
يبقى منهم أحد ، وهذا دليل من أدلة العموم في النفي وإن لم تكن سبقها (من) وإن لم تكن مبنية
نكمل إن شاء الله في المرة القادمة وربما هذا البيت يحتاج إلى شيء من التوضيح بعض الظهور واللزوم
يحتاج إلى شيء من الوقت نكتفي بهذا القدر إن شاء الله تعالى سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت
نستغفرك ونتوب إليك

٢٤ المحاضرة الرابعة والعشرون

تمييز بين المعرب والمبني

2019-12-17

كيف أفهم المبني والمعرب ؟ المبني يدلّ على معناهُ بصورته لا بحركة الآخر ، أمّا المُعْرَبُ فإنّه يدلّ على المعنى بحركة إعرابه بحسب تأثره بالعامل فإذا قلت : هذا مبنيٌ فمعنى ذلك أنه هذه الحركة لا تدل على أنها بحسب وقوع هذه الكلمة من حيث العامل الذي عمل فيها أثره بحركة الرفعة أو النصبة أو الخفضة أو الظمة أو الفتحة أو الكسرة .

فعندما أقول (مِنْ) تدل على الابتداء أليس كذلك ؟ هل تتغير حركة حرف الجر أياً وقع في الجملة في أيّ كان فيها ؟ لا تتغير ، إذن أقول (مِنْ) حرف مبني فهو يدلّ على المعنى بهذه الصورة ، فيدلّك على الابتداء ، حرف الجر (في) هل تتغير أم يدلّ على الوعاء حيث وقع إلا على سبيل المجاز فيمكنه أن يدلّ على استعلاء أو ما إلى ذلك .

جلست على السطح ، هل (على) هنا تدلّ على المعنى بصورتها أم بأثر حركة ؟ تدلّ على صورتها ، بالصورة ، الحروف مبنية ، أجاء زيدٌ ؟ هل رأيت حرف الهمزة هذا همزة مضموماً (التي هي همزة الاستفهام) هل رأيتها همزة مكسورة . إذاً هي تدلّ على المعنى بالصورة ، ما تدلّ على المعنى من حيث حركة الآخر (حيث وهل) إذاً بهذا الحال لا تتغير ولا تتأثر بالعوامل ، هذا الذي نسميه المبني .

الفعل الماضي دائماً مبني ، كَتَبَ ، شَرِبَ ، لَعِبَ ، نَصَرَ يَنْصُرُ صار عندي الفعل المضارع لَنْ يَنْصُرَكَ اللهُ إن خالفت أوامره ، لَمْ يَنْصُرْكَ اللهُ لأنك خالفت أوامره ، لاحظوا لما جاءت (لم مع يَنْصُرْ) ⇐ بالجزم لما جاء (لن) أتت بالنصب ، النصب علامة الاستقبال ، لن يشربَ ، لن يلعبَ ، لن يكتبَ ، (لم) علامة المضي ، لم يشربْ ، لم يكتبْ ، هل هذا الحرف (لم) تغيّر باعتبار عوامل أم هو صورة كقالب الاسمنت ؟ صورة كقالب الاسمنت لا تتغير ، فهو يؤدي المعنى بصورة اجتماع هذه الحروف لا باعتبار حركة آخره ، الباعتبار الحركة التي يجلبها العامل ، ننظر إلى اللغة الانجليزية ، اللغة الانجليزية لغة بناء بمعنى أنها لا تدلّ على المعاني بحركات الأواخر ، I give Ali a book .

هل يوجد حركات إعراب ؟ أقول إذن هذه لغة بناء ولا إعراب فيها ، لغة بناء تدلّ على المعاني بصورة الجملة لا بتتبع حركة الأواخر ، أعطى خالدٌ سعيدَ كتاباً ، من الذي أعطى ؟ خالدٌ ، لماذا ؟ لأن الحركة ضم ، إذن العرب وضعوا حركة الضم للفاعل وحركة النصب للمفعول ، لو قلت العكس أعطى سعيدٌ خالدَ كتاباً ، من المُعطي ؟ سعيد ، لماذا ؟ لأن هنا علامة الضم تدلّ على أنّ هذا فاعل ، العلامة دلّت على المعنى بغض النظر بحركة الآخر

أعطى المعلّمُ سعيدَ كتاباً ، من المعطي ؟ المعلم ، من المُعطى ؟ سعيد

أعطى سعيدَ المعلمَ كتاباً ، من المُعطي ؟ سعيد ، كيف عرفنا ؟ من حركات الأواخر ، هذا المعنى الذي نتكلم فيه هذا إعراب ، لكن أعطى تغيّرت في أيّ حالٍ من الأحوال أم بقيت كما هي ؟ دلّت على المعنى بالصورة ، لذلك نقول : الأفعال الماضية مبنية ، الأسماء معربة ، لكن قد تكون مثلاً معربة متمكنة مثل الأسماء المصروفة مثل مررتُ بسعيدٍ ، وقد تكون متمكنة وليست أمكنَ مثل الممنوعة من الصرف مثل : مررتُ بعمرَ ← جررناها بالفتحة ، لماذا ؟ لأنه علَمٌ جاءت سواد من بيتها ما وضعنا ضمة ، جاءت فاطمةُ من بيتها أم تقول فاطمةٌ تقول :

جاءت فاطمةُ، هذه أبي هريرةَ، هذا حمزةُ بنُ عبد المطلب، أم أقول حمزةٌ. هذا ممكن غير أمكن لأنه ممنوع من الصرف لا تلحقه التنوين للعلمية والتأنيث

إذن يريد أنه يقول لك هنا أن هناك من النكرات ما يكون مبنياً ومن النكرات ما يكون معرباً، فإذا كانت مبنية فهي ليست على تنوين الجملة الإعرابية، فيريد أنه يقول لك أحدهم مثلاً: لا طالبٌ ناجحٌ في اختبار أصول الفقه. ماذا تقول؟ ربما أنك تنفي أنه هناك مجموعة طلاب، ثلاثة أربعة من خمسين مثلاً رسبوا. وربما يقول لك أحدهم: أنه هناك طالبٌ واحد قد رسب وأراد الأستاذ أنه ينفي الوحدة

لا طالبٌ ناجحٌ في اختبار أصول الفقه. لك أنه تقول من حيث الظاهر يريد أنه يقول برسوب جماعة. كأنه يريد أنه يقول بالمجموع وأحدهم يقول: لا، هو يريد أنه ينفي نجاح أحد الطلاب وهذا الطالب معروف بتثاقله في التعلم. فقال: لا طالبٌ ناجحٌ، فأراد أنه ينفي الوحدة، إذ أن كلمة لا طالبٌ ← معربة، فاختلف الطلاب في عبارة الأستاذ، فمنهم من يقول: أنه الطلاب قد رسبوا ومنهم من يقول: أنه قد رسب طالبٌ واحد، ومنهم من يقول: إنه الكلام في جمعٍ من الطلاب لكنه لا يبلغ حد الاستغراق، فاختلف الطلابُ: فأراد الأستاذ أنه يحسم المشكلة وأنه يقطع دابر النزاع والخصومة، هو يريد أنه يعبّر أن جميع الطلاب قد رسبوا: فقال: لا طالبَ نجح وبالتالي لما قال: لا طالبَ نجح فهي بشرى للجميع بالرسوب، إذا انتقل من الإعراب المحتمل لنفي الوحدة بمعنى أنه هناك طالبٌ واحدٌ قد رسب واحتمال راجحية، هو أنه مجموع الطلاب قد رسبوا فقطع دابر النزاع فقال: لا طالبَ أصولٍ نجح، فنزل الخبر كالصاعقة في أن نسبة الرسوب ١٠٠٪ فيأتي الطلابُ المجتهدون يسألون لعلّ للهم نستثناءً، فيأتون إلى أستاذهم ويقولون: يا أستاذنا الكريم نحن من الطلاب المجدّين والطالبات المجتهدات قد أدّينا أداءً مميزاً في المادة توقعنا أنك تريد أنه تقول إنّ الأكثرين قد رسبوا، لكن هذه لا طالبَ لا تعني شمول الأفراد، فيقول لهم الأستاذ: حسم خمس علامات لكل منكم في الاختبار الأول.. لماذا؟ لأنّ لا نصّ في العموم، وعندما أقول: لا طالبَ نجح فتأتون لطلب الاستثناء هنا يعني أنكم لا تعلمون أن (لا) نافية للجنس، فإذا نفيت الجنس هل يجوز لي أنه أستثني، إذاً جنس الطلاب قد نفيتُ أنه تكون قد نجح فعندما ترسبوه أنه تسألوا إن كان لكم استثناء أقول لكم هنا يعني أنكم لا تعرفون معنى لا النافية للجنس لأنها تركيب مع اسمها تركيب البناء، فقلت: لا طالبَ، فأصبحت كما لو كانت كلمةً واحدة وليستا كلمتين، هذا تركيب بناء وهو هنا يريد أنه يقول لك: وفي سياق النفي منها يذكر.. إذا بني، فإذا قلتُ: لا طالبٌ، فلك أن تأتي بطلب الاستثناء ويجوز لك للاحتمال لكنني عندما بنيتُها وقلتُ: لا طالبَ نجح، فهذا يعني أن جميع الطلاب قد رسبوا من باب التنصيص الذي يصح بعده استثناء الآن أصبحنا أمام حالة بناء وأنّ شرط عموم الصيغة في النكرة أنه تكون منفية مبنية لا أن تكون معربة، هذا هو المعنى، فجاءني أحدهم من أولئك الذين حسمتُ عليهم خمس علامات

قال: لماذا لا تجعل إلا سعيداً من باب إلا بعض لكن تكون استثناءً متصلاً ولست عطفاً من باب الاستثناء من قد دخل، تكون إلا ليست إخراجاً إذا تكون استثناءً، كما نقول: لا إله إلا الله تكون استثناءً، فأقول: أنت كنت من الراسبين والآن أنت من الناجحين لأن ذلك استطعت أن تدافع عن قضيتك، فلذلك أنت أصبحت أيها السعيد سعيد مستحقاً لهذه العلامة وبدلاً من أن كان خصم أو حسم منك خمس علامات الآن لك الزيادة خمس علامات بالإضافة إلى النجاح لأنك أحسنت الدفاع، أما أولئك الذين لم يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم فلهم الرسوب والرجوع في ذلك جزاءً وفاقاً على حملهم بالمبني والمعرب وأن النكرة في سياق النفي وكانت مبنية فإنها تفيد العموم، مم صنا قال: وفي سياق النفي منها يذكر... إذا بني فكان سبب رسوبهم أنهم قد جهلوا معنى هذا البيت، أو زيد من منكر

عندما قلت: لم ينجح أحدٌ مثلاً، قال أحدهم: لعله أو ربما أراد، لأنه لم ينجح أحدٌ.. هذه نكرة معربة وهو التنوين واضح، فقال الأستاذ: لم ينجح أحدٌ، فقال الطلاب: أحد قد تنفي الوحدة وقد تصبر بما أن الجميع لم ينجح، إذن هي محتملة، فقام أحدهم وقال: يا أستاذ هل نجحت أنا؟ فقال الأستاذ: لم ينجح من أحد، فهم هذا الطالب أنه في هذا الكلام أن الجميع قد رسبوا على سبيل الاستغراق، فهم القول أن (من) زائدة للدلالة على استغراق المنفي من هذه النكرة، لم ينجح من أحد، فجلس وقال: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فهم الأستاذ أن هذا الطالب يفرق بين لم ينجح أحد ولم ينجح من أحد من دليل أنه حوقل فلم يطلب الإجابة لأنه فهم الإجابة الصريحة من غير أن يقول له الأستاذ: أنت راسب، كفى بهذه الصيغة التي تنص على العموم في النكرة المنفية بحرف الجر الزائد (من) فلما رآه الأستاذ قد فهم أدرك أن هذا الطالب يميز بين النكرة المنفية دون (من) الزائدة ويميز بين النكرة التي نفيت مع (من) الزائدة، فلم يراجع الأستاذ فقال: يا أستاذ هل أفهم أنني راسب أم ناجح، فجلس الطالب واكتفى بهذه الصيغة، فقام طالب آخر ليس بسعيد فقال: يا أستاذ أنا هل نجحت، فقال له: وأنت رسبت وحسم خمس علامات لأنك لم تفهم الصيغة أما الذي حوقل فله خمس علامات ونعيد نظر في رسوبه وهو ناجح لأنه لها حوقل علم أن (من) الزائدة تدل على استغراق النكرة المنفية

في قوله هنا وفي سياق النفي منها (أي من صيغ العموم) يذكر.. إذا بني ما معنى بني؟ أي صار لا يدخل للعامل لأنك إذا قلت: بناء، إذاً لم يعد يتأثر بالعوامل إلا في الممنوع من الصرف الذي هو المتمكن غير الأمكن وأنا أتكلم هنا في البناء في المتمكن الذي هو في غير المتمكن، نقول: مبنية، بعضهم يقول لما بنيت؟ لأنها أصبحت معها كما لو كانت كلمة واحدة، لا رجل في الدار، لا طالبَ نجح، لا طالبَ رسب.. حتى نبعث الأمل على سبيل المثال، إذ لو كانت متأثرة بالعامل لابد أن تأتي بالتنوين، لا طالبٌ

فلما قلت: لا طالبَ ، قال: هي إذا كانت مرفوعة لا طالبٌ فما أين أنت هذه الحركة؟ قال: لأن لا هنا تعمل عمل إنّ من حيث إنها تنصب الجملة الإسمية تنصب الاسم وترفع الخبر، كأنه يقتضي أنه تقول: إنّ رجلاً في الدار مقابلها لا رجلَ في الدار، تلك أنّ رجلاً منونة لم تأتِ منصوبة بالتنوين نقص التنوين، نقول هنا: أن أمام حركة بناء تتأثر بالعامل هنا، بدليل أنه ليس مثل حرف الجر (مِنْ) أو (في) أو مثل (هل) على سبيل المثال أو الاسم (حيث) أو (الذين)، مررتُ بالذين سافروا، وجاء الذين سافروا، رأيتُ الذين سافروا، هل تغيرت (الذين)، هذا بناء في جميع الأحوال، لكنه كلمة طالب في نفسها متأثرة بالعوامل لكنه هنا لم يظهر عليها أثر العامل بالنصب بل بالبناء على الفتح وكان الأصل أنه يظهر بالنصب إذا قلتُ مبني، لماذا قلت مبني؟ لأنه الإعراب يكون بالنصب، أنه أقول: لا رجلاً في الدار، لا طالباً نجح. قلت: لا طالبٌ نجح، فإذا قلت، لا طالباً نجح غير موجودة، أمّا لا طالبَ مبني. لماذا لم أقل مرفوع؟ وعلامة رفعه التنوين؟ لا. هنه حركة بناء

إذاً في قوله هنا: إذا بني أو زيد من منكر بحيث تصبح العبارة: - إذا بني منكر أو زيد من، هنا ما إعراب (منكر)؟ نائب فاعل، زيد من، (مِنْ): حرف جر قصد لفظها ما قصد لفظه أي لفظ (من) وهي هنا اسم وليس حرف جر،

لو قلت أعرب (في حرف جر)؛ تقول: في مبتدأ، إذا جاء الحرف في ما بعده مجرور لم الأسماء. ما إعراب جاء الحرف في؟ الحرف: فاعل، في: بدل، إذا جاءت في قبل الاسم جرّته ما إعراب في؟ فاعل قُصِدَ لفظه

عند ما تقرأ في درس النحو، قال لك: إذا جاءت في فإنها تجرُّ الاسم بعدها. أين الفاعل؟ الحرف في، هنا قصد لفظه، فجاز الإسناد إليه، لأنها ليست هنا في حرف الجر، هنا قُصد لفظها، يعني لو سميت رجلاً في، وقلت جاء في. ما إعراب في؟ فاعل

(أو زيد من) من: نائب فاعل، أي هنه (من) قُصد لفظها، أي زيد هذا الحرف وهو (من) إذاً أميز بين (من) كونها لفظ أو أنها هي الحرف، فإذا قلت أعرب (من) حرف جر، أعرب

[إلّا حرف استثناء] أعرب (إلّا) ← مبتدأ، هذا الحرف هو حرف استثناء

لو قلت لك: جاء الطلابُ إلّا سعيداً ← إلّا حرف لكنه قلت لك أعرب: إلا حرف استثناء

إلّا: مبتدأ حرف استثناء: خبر

أعرف في: في: مفعول به ← إعراب في هذه الجملة (أعرب في) وفي الثانية (في هذه الجملة) ← حرف جر

[أعرب إلّا] في هذه الجملة، إلّا: مبني على السكون في محل نصب مفعول به

لذلك تميز بين هذه الحروف إذا جاءت على سبيل أنه قصد لفظها

لو قلت لك أعرب: كان ضد أخوات ليس . بما تعرف كان؟ مبتدأ ، لأني أخبر عنها
إذا هي هنا اسم.
أعرب : كان زيد في الدار
كان : فعل ماضٍ ناقص
زيد : اسم كان ، والكل في [أعرب كان زيد في الدار]
أعرب: [كان زيد في الدار] الجملة في محل نصب مفعول به ، والفاعل : ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت)
الخبر: لا يمكن أن يكون جار ومجرور وحرف الجر أصلي دوماً متعلق محذوف الجواب لابد أن يجر المتعلق ، .
فإذا قلت : كان زيد في الدار
لابد أن تقدر كوناً عاماً أي : كائن في الدار
(زيد في البيت) ، ما إعراب في البيت ؟
زيد : مبتدأ ،
في البيت : جار ومجرور متعلق بالخبر المقدر كائن في محل رفع خبر .
ضرورياً أن تقدر كائن أو تقدر استقر ، ومعنى الفن في هذا المجال أن تقول لماذا قدرنا استقر ولماذا نقدر أحياناً كائن ، متى كانت الجملة فيها رائحة الفعل تقول : استقر ، وحيث كانت فيها رائحة الإسمية تقول : كائن

نكتفي بهذا القدر إن شاء الله تعالى
سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك

يوم الإثنين
26 ربيع الآخر 1441هـ
2019-12-23

الحاضرة الخامسة والعشرون
أو كان صيغة لما النفي لزم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

نكمل درسنا السابق فيما يتعلق في قول الناظم رحمه الله

أَوْ كَانَ صِيغَةً لَهَا النَّفْيُ لَزِمْ وَغَيْرُ ذَا لَدَى الْقَرَافِي لَا يَعُمّ

في هذه الحلقة الثانية منه يوم الإثنين .. اقرأ أخي محمود دلوع

يقول المصنف رحمه الله

يعني أنّ النكرة في سياق النفي لا يفيد العموم منها إلا ما ذُكِرَ في البيت قبله وإلّا النكرات الملازمة للنفي هذا مذهب القرافي فقال: إنّ أكثر إطلاقات النحاة والأصوليين أنّ النكرة في سياق النفي تعمّ باطلٌ ونقل عن سيبويه وابن السيد ما يشهد له وأنّ الجرجانيّ قال: إنّ الحرف قد يكون زائدًا من جهة العمل دون المعنى كقولك ما جاءني من رجلٍ فإنّ من هنا للعموم ولو حذفتها وقلت: ما جاءني رجلٌ لم تحصل العموم فهذه نكرة في سياق النفي ونقل عن الزمخشري وغيره في قوله تعالى: ((مَالَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ)) لو قال ما لكم إلهٌ بحذف من لم يحصل العموم. وكذلك في قوله تعالى: ((وما تأتيهم من آيةٍ من آيات ربّهم)) لو قال ما تأتيهم آيةٌ بحذف من لم يحصل العموم ونقل عن صاحب إصلاح المنطق وغيره أنّ الألفاظ الملازمة للنفي وهي نحو الثلاثين هي الموضوعة للعموم وما عداها لا يفيد العموم إلا بواسطة من.

جزاك الله خيرًا أخي محمود دلوع على هذه القراءة

في قراءتنا لهذا النص لمحة تدريبية عن القراءة النصية في كتب الأصول العالية بعض أنّ الطالب أثناء قراءته للنص لابدّ أن يدرك المعاني من خلال الألفاظ وعلاقاتها وإعراباتها ليتضح الطالب من خلالها المعاني، في قول الناظم

أو كان صيغة لها النفي لزم .. وغير ذا لدى القرافي لا يعم

يريد أن يقول لك: إنّ القول بإطلاق أنّ النكرة في سياق النفي تعم غير صحيح، وهذا معنى قوله أنّ النكرة في سياق النفي لا يفيد العموم منها إلّا ما ذكر في البيت قبله وإلّا النكرات الملازمة للنفي وصورة ما ذكر في هذا البيت، هذا مذهب القرافي في معنى قول الناظم (وغير ذا)

أي: غير ما ذكر من النكرة في سياق النفي بشرط أن تكون مبنية أو تكون مجرورة بـ (من) الزائدة أو أن تكون صيغة من صيغ التي لزمت النفي كقول العرب: (ليس فيها عريب)، كما سيأتي في القطعة التالية، وهنا القرافي ينتقد إطلاقات النحاة والأصوليين، ونلحظ هنا أنّ القراءة الأصولية هي قراءة نقدية تستدرك ما فات وتعطي مزيدًا من التحرير والإضافة لا أنها تنتقد نقدًا هدميًا بدليل سرد الأقوال السابقة وتأييد قوله بما يذهب إليه بأقوال كبار علماء اللغة والبلاغة والنحو في قوله هنا: (هذا مذهب القرافي فقال: إنّ أكثر إطلاقات النحاة ...) هذا قول القرافي وهو يريد بالمعنى: (إنّ أكثر إطلاقات النحاة والأصوليين أنه النكرة في سياق

النفي تعمّ باطل") أين الخبر؟ باطل" خبر

إذن هذا القول الذي يقولون: (إن النكرة في سياق النفي تفيد العموم) غير صحيح لابدّ أنه تقيد بهذه القرائن دالات، وهي أن يكون مبنياً أو مسبوقاً بمن الزائدة أو من الصيغ التي لزمت النفي كقول العرب: ليس فيها عريب، ليس فيها نافخ نار، يعني لا يوجد فيها أحد، هذا معنى قولهم، صيغ لازمة للنفي دائماً بمعنى أنهم ينفون أن يكون هناك أحد، بمعنى أي ليس فيها من أحد.

للدلالة في قوله ونقده للإطلاق يقول: إن أكثر إطلاقات النحاة والأصوليين أن النكرة في سياق النفي تعم باطل"، ونقل عن سيبويه (من الذي نقل؟ القرافي) وابن السيد (ابن السيد هو البطليوسي من علماء الأندلس وهو من كبار أئمة الإسلام متوفى سنة 521) ينقل عن سيبويه وابن السيد ما يشهد له (على من يعود الضمير؟ يشهد للقرافي، الضمير يعود على القرافي) وأبو الجرجاني (وهو شافعي أشعري متوفى سنة 471) قال: إنّ، ولاحظ أنه يحتج بالكتب العالية والمصادر العالية فهو يحتج بابن السيد ويحتج بالجرجاني في شرحه للإيضاح ويحتج بكتب لماقية، يعني عندما نقول قال سيبويه هذا القول له قيمة علمية كبرى، يعني يقول سيبويه هذا أعجمي كيف أصبحت له قيمة كبرى، سيبويه هذا عربي" بالبلد وعربي" بالتعليم وتعلّم على أئمة النحو كالخليل وله ما يزيد على سبعة مواضع يقول: زعم الخليل، إذاً هو متدرّج عربيته إلى الأصالة العربية ونشأ بين أهل العربية وبالتالي من يزعم خلاف ذلك وأنه أعجمي" ويراد أنه يُضعف قواعد النحو لأنها جاءت من طريق سيبويه فهو لا يعرف عن هذه الأمة شيئاً، وابن السيد ابنه أنّ هناك من يخطأ في ضبطه ويقول ابن السيّد، وهو في كتابه القيم في كتاب شرح الجمل وله كتاب الإنصاف من أفضل ما كتب في معرفة الخلاف من أفضل ما كتب لابن السيد البطليوسي كقول صاحب اللامية (ولي دونكم أهلون سيد عملّس وأرقط زهلول وعرفاء جيأل) في وصف الذئب وأنث الضبع في لامية الشنفرة لاحظوا أبو الجرجاني" قال: إن الحرف قد يكون زائداً من جهة العمل، أنه يكون لا يوجد الحرف الجر متعلّق دونه المعنى، يعني زائد" من جهة العمل لكنه في المعنى له معنى إضافي فأنت عندما تقول في إعراب القرآن حرف جر زائد فهو زائد" في العمل لكنه لا يعني أنه حشو" لا يفيد، لذلك له معنى، إذا هو قال لك: هو زائد" من جهة العمل كقولك:

هل من خالقٍ غير الله) لو قلت: هل خالق" غير الله؟ صحيحة، طيب (هل من خالق غير الله) هل لها متعلّق من؟ ليس لها متعلّق، زائدة للتوكيد ولإضافة العموم، إذا قال لك: هي زائدة من جهة العمل من ناحية الألفاظ لكنها في المعنى مضيفة، ليست زائدة في المعنى (أي هي حشو" لا معنى لها) كقولك (ما جاءني من رجل)، من هنا زائدة من حيث العمل في الألفاظ (ما جاءني من رجل)، فلو قلت: ما جاءني رجل"، استقام المعنى ولا تحتاج إلى من، بمعنى لو أنها ليست موجودة لاستقام المعنى، فهنا يقول: هي زائدة" في العمل لكنها

أضافت معنى في العموم، فإنّ هذا هنا، وهل من حرف جر أم اسم؟ هنا (من) اسم، لذلك اسم إنّ مبني على السكون في محل نصب، لأنه هنا قصد لفظه ولم تقصد معناه، قال فإنه (من) هنا للعموم ولو حذفتها وقلت: ما جاءني رجل، لم يحصل عموم، فقد تقول جاءني ثلاثة جاءني أربعة وهو محدود لذلك يريد أنه يقول لك: صيغة العموم لابدّ أنه تكون فيها (من) فإنه لم تكن فيها (من) فإنها لا تكون صيغة عموم، وهذا ما يؤكده القرافي، فلذلك قال: لم يحصل العموم، فهذه نكرة في سياق النفي، وليست عامة، لماذا؟ لأنها ليست فيه صيغ العموم الثلاث في موضوع النكرة المبنية مع النفي، في موضوع (مِنْ) الزائدة مع النفي، في موضوع الصيغ التي لزمت النفي، وبالتالي سيقول: ما جاءني رجل، لا تعتبر عموم، ولذلك يريد أنه يؤكد أنه إطلاق اللفظ الذي هو النكرة في سياق النفي لا تكون عاماً إلا بهذه الشروط الثلاثة التي أكدها الناظم بقوله: وغيرُ ذا لدى القرافي لا يعم

(ذا) اسم إشارة يأتي هنا الثلاثة (غيرُ ذا) النكرة المبنية في سياق النفي، (غيرُ ذا) النكرة التي سبقها الحرف الجر الزائد (مِنْ) زائد في العمل وليس في المعنى، وكذلك الصيغة التي لزمت النفي، لا تكون إلا منفية كقولهم: ليس فيها نافخ نار، إذن لا يوجد فيها من يطبخ، لا يوجد فيه يستدفأ

ثم قال: ونقل عن الزمخشري، أين الفاعل لنقل؟ تقديره هو ويعود على القرافي، أي: ونقل القرافي، إذن لاحظ هنا الشارح في نشر البنود يعزو إلى القرافي وقد ذكره في أول النص عندما قال: هذا مذهب القرافي فقال، ... ونقل عنه الزمخشري.. إذنه ونقل القرافي، وينقل القرافي هذا من كتاب شرح تنقيح الفصول، إذنه أين ذكر هذا القرافي؟ في كتابه شرح تنقيح الفصول، وهو من كتب الأصول العالية التي لها قيمة علمية، وعلى الطالب أن ينتبه إليها، إذنه.

ونقل عنه الزمخشري، وهو محمود بن عمر، وهو متوفى 538 هـ، وهو صاحب الكشّاف وهو معتزلي بالعقيدة، له من الكتب في البلاغة الشيء الكثير كالكتاب أساس البلاغة والمفصّل.

إذن الناظم هنا والشارح ينقل منه مصادر عليا ولم ينبّه أنه ينقل عن هذا المعتزلي الذي يتكلم في البلاغة وهو مخالف لأهل السنة والجماعة في الاعتقاد، وهذا أجزم منه إذ أضاف أهل السنة في النقل عن الغير، ذلك أنه الزمخشري له قدح مُعلّل في البلاغة، والقدح: بعض السام، وهذا منه يخطئ ويقول: القدح وهو ما يشرب به، وهناك فرق كبير

ونقل عنه الزمخشري وغيره: (وغيره) ما إعراب غيره؟ أي ونقل عن غيره إذنه حرف العطف على نية تكرار العامل، أين العامل؟ نقل، عامل الجر: عن أمّا المتعلّق: نقل، إذنه نقول: ونقل عن الزمخشري، عن: عاملة الجر، والزمخشري مجرورها، والمتعلّق: نقل، لمّا قال: وغيره ما هو عامل الجر؟ نقل أم حرف الجرّ؟ عن غيره، إذن العامل هو حرف الجر، أين المتعلّق؟ نقل، أي ونقل عنه غيره، إذنه العامل هو حرف الجر، والمتعلّق هو نقل.

في قوله تعالى: ﴿ مَالَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ فقال: ﴿ مالكم إلهٌ ﴾ هذا كلام من؟ الزمخشري، إذن القرافي ينقل أنّ الزمخشري يقول: فقال: ﴿ مالكم إلهٌ ﴾ بحذف من ما إعراب من؟ مضاف إليه، قصد لفظها، إذا هي في محل مبنية على السكون في محل جر بالإضافة

لأنه المضاف إليه مجرور ، والمجرورات إما بالتبع كالبدل والنعت وإما بالحرف كحرف الجر في ومن وعلى وبالإضافة فالجر لا يكون إلا بحرف أو بالتبع أو بالإضافة وجميعها اجتمعت في بسم الله الرحمن الرحيم ، (بسم) جرّ بالحرف ، (الله) جارّ بالإضافة ، (الرحمن) بالتبع ، إذن كل أنواع الجر موجودة في البسملة بالحرف وبالإضافة وبالتبع

في قوله لو قال : (ما لكم إله) يحذف من ، وهذا يقوله الزمخشري لم يحصل العموم ، إذ أين حذف من لم يحصل العموم وهذا يستدلّ به البلاغيين استدل بالنحاة كسيبويه واستدل بالبلاغيين يريد أن يحشد هنا الأعلام من جهة البلاغة من جهة النحو أما من جهة الأصول فهو أصولي وهو مستند في هذا في علم النحو ومستند في هذا في علم البلاغة وعلوم العربية هي استمدادات علم أصول الفقه ، وكذلك قوله تعالى ، وهذا كلام الزمخشري (وما تأتيهم من آية من آيات ربهم) يريد أن يقول (من آية) هنا علام لوجود (من) الزائدة ، لو قال (ما تأتيهم آية) بحذف (من) ما محل إعراب (من) هنا ؟ مضاف إليه ، هي مبنية في محل جر بالإضافة

لم يحصل العموم ، ونقل عنه صاحب إصلاح المنطق (وهو ابن السكيت وسمي بابن السكيت لأن أباه كان كثير السكوت ، ضمه صيغة مبالغة وهو متوفى ولا أعني أباه إذا أعني أن ابن السكيت صاحب كتاب إصلاح المنطق توفي سنة 244 هـ)

ونقل عن صاحب إصلاح المنطق (هذا كتاب المنطق هل هو في المنطق أم في تصريف الأفعال والنحو ؟ هو ليس في المنطق بعض علوم الآلة إنما يتكلم عنه تصريفات الأفعال ومعانيها وقد أفاض في هذا من الإفاضة ما فيه من الفوائد الكثيرة)

ونقل عنه صاحب إصلاح المنطق وغيره (ما إعراب غيره هنا ؟ التقدير (عن غيره) أي ونقل عن غيره) أن الألفاظ اللازمة للنفي وهي نحو الثلاثين هي الموضوعة للعموم

ما معنى هي الموضوعة للعموم ؟ أي أن العرب جعلتها بالوضع دالة على العموم ، وإن لم يسبق النكرة من وإن لم تكن مبنية فإنها موضوعة للعموم بدلالة اللغة

إذن يقول لك : ما لم يكن مسبوقاً بمن الزائدة مع النكرات وما لم يكن مبنيا ولكنه لزم النفي ما فيها نافخ نار ، ما فيها عربي أي مع يعرب ويتكلم بالبيان ، هذا ما استعملته العرب في العموم وإن لم يكن مسبوقاً بحرف الجر (من) وإن لم يكن مبنياً في النفي كذلك .

إذن ما دلالة النكرة غير المبنية والغير المسبوقة بمن الزائدة إذا كانت منفية مع أين جاءت دلالتها على العموم باللزوم أم بالوضع ؟ بالوضع . ما معنى الوضع ؟ أي أن العرب وضعت هذه الصيغة للعموم ، وهذا دليل على أن القرائن هنا يعتبر المركبات وضعية ، لأننا في الوضع أمام مذهبين أن الوضع لا يكون إلا في الألفاظ المفردة كوضع الباب لما يدخل ويخرج منه في لغة العرب ووضع السماء لما كان فوقك ووضع الأرض لما كان تحتك ، لكن هل المجاز موضوع أم هو مما أوله إلى متى هاه استعمال ؟ قالوا : إن المجازات وضعية في قانون نوعي وهو أنك إذا استخدمت الكلمة في غير ما وضعت له بقرينة فإنه يكون مجازاً فهذا وضع ، ولكننا عندما نقول

((واخفض لهما جناح الذل)) هو استعمال ، فالمركبات منه حيث هي مركبة كقانون تكون وضعية ، لأنه هنا سيأتيني سؤال : ما فيها نافخ نار ، هل هذا عام بالوضع ؟ نعم إذا قال أحدهم : أنا أقول إنه الوضع لا يكون إلا في المفردات ولا يكون في المركبات فإنه سيعترض على قولنا هنا .

عندما أقول : المضاف والمضاف إليه على أن الثاني قيد في الأول (قلم حبر) فوضعت العرب أن ما جاء على سبيل الإضافة يكون قيداً في الأول ⇐ إذن هذا قانون (جادة الأردن) الثاني قيد في الأول . (ثوب المرأة) ⇐ الثاني قيد في الأول ، إذن كل ما كان على سبيل الإضافة فإن الثاني يكون قيداً في الأول . هذا هو الوضع ، لكننا المفردات والجمل التي قرأتها الآن (جادة الأردن) (ثوب المرأة) (قلم الحبر) ⇐ هذا استعمال وليس وضعاً . فميّز بين ما هو استعمال وما هو وضع . لأجل قانون الإضافة لجدول الضرب وحساباتي للمسائل التي احتاجها في اليوم هو الاستعمال ، كذلك ما كان مضافاً مضافاً إليه فإن الثاني قيد في الأول ، هذا هو جدول الضرب .

(ثوب المرأة طويل) ⇐ المرأة قيد في الثوب . (ثوب الرجل قصير) ⇐ الثاني قيد في الأول إذن ميّز بين التركيب الذي هو وضع مثل (جدول الضرب) لكنك أنت في كلامك تستعمل ذلك الوضع . إذن أنا أميّز بين الوضع والاستعمال

من هذه العبارة يؤكد القرافي ويمكن أن أستفيد منها على أن هذا التركيب الذي لزم النفي كقولنا : ما فيها نافخ نار أنه يدل على العموم وإن لم تكن مسبوقة بمن الزائدة بدلالة الوضع أنا أستنتج من هذا الكلام أن القرافي يقول بأن المركبات وضعية أيضاً ، لأنه هنا يشير إلى أن هذه الدلالة هي دلالة وضع (ما فيها عربيٌ) (ولا فيها نافخ نار) (ولا ديّار) إذن هو عندئذٍ يقول بأن المركبات وضعية ، وهذا استنتاج فقد يكون قد صرّح به أو صرّح بخلاف ذلك في موضع آخر ، فحسبه لم نقم باستقصاء ، لكنني أستطيع أن أقول : من خلال كلام القرافي هنا أستطيع أن أقول إن المركبات وضعية وهو القول الراجح أن المركبات وضعية

(خالدٌ أسدٌ) دليل على أنه مجاز لأن الإنسان لا يمكن أن يكون حيوان له ناب ، إذا هو يريد الشجاعة إذاً أنا استخرجت كلمة أسد التي وضعت للوحش المفترس لخالد للتعبير عن الشجاعة بقرينة فهنا استخرجته في غير ما وضع له بقرينة فهو مجاز هذا هو الوضع ، لكنني إذا قلت : خالدٌ أسدٌ ⇐ هذا استعمال لكنه بناءً على القانون الذي في الوضع

(هذا يدٌ في العلم) ⇐ إذا أقول : هذا مجاز لأنك ذكرت قرينة (رأيت يداً تحمل قلماً وكتاباً) (رأيت اليد هو يكتب الدرس ، إذن أنت استخدمت اليد في غير ما وضع له ⇐ وهذا استعمال ، لكنه لو قلت لك إنه استعمال اللفظ في غير ما وضع له بقرينة فهو وضعٌ ، إذن العرب وضعوا أن ما يستخدم في غير ما وضع له وهو الوضع الأول (الوضع اللغوي) حتى احترز عن الوضع الثاني فالشرع وضع الصلاة للصلوات الخمس والزكاة لركن الإسلام الثالث وهذا نسميه الوضع الثاني

وأثناء ما تكلمت هنا بالوضع تكلمت عن الوضع الأول

أن الألفاظ الملازمة للنفي وهي نحو الثلاثين (بارحت الثلاثين ؟ ما عامل الجر فيها ؟ الإضافة أحسنت يا أيها

وما ضاف عامل الجر هو الإضافة ، الإضافة من ؟ من المضاف إليه ، قصدك لفظه

سؤال : في عبارة المصنف « وما عداه » الهاء على من تعود ؟ تعود إلى (ما) ، و(ما) هي اسم موصول

يتعين الألفاظ التي لزمت النفي ولو لم تكن مسبوقة بمن ، ولو لم تكن مبنية ، وهنا يمكن أن يقول أحدهم

لماذا يقول (ما عداها) ؟ نقول : هنا وجهان ، أما أن يعود الضمير على اعتبار تأويل الألفاظ بالتذكير فيكون

(ما عداه) ، وإما أن يكون على تأويلها بالمؤنث فيقول : (ما عداها) ، كلا الوجهين صحيح ، فعود الضمير هنا

لا إشكال فيه أن يكون قد عاد فيه على الألفاظ على اعتبار أن الألفاظ بعض جماعة « مجموعة » أو على

اعتبار تأويلها بأنها (جمع) فإذا ذكر هنا فعلى اعتبار جمع الألفاظ وإذا أنثها فعلى اعتبار جماعة أو مجموعة

الألفاظ كقوله تعالى (وقال نسوة في المدينة) ، هن إناث ما وجه تذكير الفعل هنا على تأويل جمع النسوة

والجمع مذكر ، (قالت لهم رسلهم) رسل : مذكر وأنث الفعل ما أي : قالت جماعة الرسل ، فإنه هنا

يعني أن المصنف قد يلحق التذكير فيأتي بضمير مذكر يعود وقد يلحق في ذلك التأنيث وقد يتغير ذلك بالإضافة

كقوله تعالى : (رحمة الله قريب) فرحمة مؤنثة ولفظ الله مذكر فاستفاد المؤنث التذكير من اللفظ المضاف

إليه فسائغ أن يأتي بالوصف مذكرا : فتقول : قريب ، ولا تقول : قريبة ، ولو قلت : قريبة في كلام الناس لكان

صحيحا ، إذن هذا التأويل بالتذكير والتأنيث إنما هو لاحظ في المعنى ولوحظ في الألفاظ وعلى الطالع على

مثل هذه النصوص الراقية والعالية أن يلتمس لمثل المصنف أو هؤلاء العلماء الذين هم أصحاب الكعب العالي في النظر

واللغة يلتمس لهم كل ما يمكن أن يرفع قدرهم في عيون الطلاب من حيث أنه قد لاحظ هذا المعنى فيتبين الطالب

أن لغة العلماء العالية لغة مخرجة على القواعد الصحيحة ، ولا يتوهمن أحدهم أن مثل هؤلاء الكبار يسقطون

في حمأة اللحن والحشو وعدم معرفة اللغة كيف وهم الأصوليون الذين يناقشون مثل هذه المسائل الرفيعة

سؤال : هل إذا تعدد الاستعمال يتعدد الوضع وما الفرق بينهما ؟ لا ، أنت يمكن أن تستخدم الجناح الذي

هو يد الطائر لألف استعمال مجازي مختلف ، ومن هنا يجب أن نلاحظ تعدد الاستعمال بعدد أنفاس المستعملين

المتكلمين ، لكن الوضع اللغوي الأول هو الوضع اللغوي الأول الواحد وهو أن الجناح هو يد الطائر ، فإنه تعدد

الوضع فيكون من باب المشترك كما ذكرنا في العين مثلا ، إذا إذا تعدد الوضع نكون أمام معنى أو لفظ مشترك

معنى أني أمام لفظ واحد ، الواضع الأول أعطاه عدة معاني كالعين للذهب والعين للباصرة والعين للماء و

العين للجاسوس ، هذه الألفاظ واحدة أم متعددة .. العين العين .. ؟ لفظ واحد والمعنى متعدد وهذا هو

المشترك ، وبالتالي يكون الوضع أن الواضع وضعه لعدة معاني ، فيكون هنا القبيلة وضعت وقبيلة أخرى وضعت

اللفظة لمعنى آخر .. وهكذا ، فلذلك نميز بين ما هو دلالة الوضع من حيث الوضع الأول ، وأيضا النقل هو

استعمال اللفظ في غير ما وضع له بلا قرينة مثل الصلاة (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) عن أي

صلاة يتكلم ، عن الدعاء ؟ أم عن الصلاة المفروضة ؟ هل يوجد قرينة ؟ نقله من الوضع الأول لكنه استعمله بلا قرينة

(كتب عليكم الصيام) الصيام مطلق الترك (ترك الحرب ، الطعام ، الكلام ، العمل) لكن الشرع استعمله في معنى جديد بدون

قرينة فنسميه (النقل) ، إذا استعمل اللفظ في غير ما وضع له أولا بلا قرينة فهو نقل كالصلاة والصيام .. معاني

جديدة ، فإنه استعمله بقرينة فهو (مجاز) نكتفي بهذا القدر إن شاء الله تعالى

سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك

محاضرة السابعة والعشرون ١٥٨ 27 ربيع الآخر 1441

الصيغ الملازمة للنفي أحد 2019-12-24

تفضل اقرأ النص يا أبا بكر ديرا

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

يقول المصنف رحمه الله :-

« والصيغ الملازمة للنفي أحدٌ بمعنى إنسان لا بمعنى متوحد ، نحو: ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وواحدٌ قال في القاموس ، ما به واحدٌ أي أحدٌ وصافرٌ ، قال في القاموس : ما به صافرٌ أي أحدٌ ، قال الفراء : من الصفير وهو الصوت الخالص وعربٌ من الإعراب الذي هو البيان أو من النسبة إلى يعرب ابن قحطان ، وقال في القاموس : ما به عريبٌ أو معربٌ أحدٌ وكتيعةٌ منه التكتع وهو التجمع ، وضنه أكتعون أبصعون ، وفي القاموس : ما به كتيعٌ وكتاعٌ كغراب أحدٌ وهو مشكولٌ فيه بشكل المؤلف على وزن زبير بضم الزاي وفتح الباء »

في قوله هنا بدأ يسرد الألفاظ الملازمة للنفي وتفيد العموم وإن لم تكن مبنية في سياق النفي وإن لم تسبقها من الزائدة

فقال: « والصيغ الملازمة للنفي أحدٌ بمعنى إنسان لا بمعنى متوحد نحو

وفي قوله هنا في موضوع العموم في موضوع (أحد) أنه تكون بمعنى إنسان لا بمعنى متوحد كقوله تعالى: (قل هو الله أحد) فقوله تعالى ليست فيها العموم أي هي بمعنى المنفرد في ذاته وصفاته وأفعاله، هذه ليست صفة عموم ، فإذا كانت بمعنى المنفرد لا تكون عموماً ، وإذا كانت بمعنى إنسان فإنها تكون عموماً

(ما بها أحد) عموم ولو لم يسبقها من ، (وواحد) قال في القاموس ، ما به واحد أي أحدٌ القاموس المحيط : للفيروزابادي ، وهذا الكتاب في اللغة يعد في الدلالة المعجمية للمفردات وهو من أرقى وأعلى كتب العلم ، إذ لا يمكن أن يكون الدرس الصرفي في لامية الأفعال إلا وجه القاموس المحيط للفيروزابادي ، وهذا الكتاب يكاد يكون صنعة عجائب الدنيا لماذا؟ لأنه كتاب في الرجال في التراجم يأتيك باسم فلان يقول لك : شاعر ، محدث ، يأتيك كذلك في النبات فيقول لك : وفيه يعني كذا ، وفيه كتاب في الطب ، وهو أيضاً في الأمثال يأتيك بالمثل العربي ، وهو أيضاً في البلدان تستطيع أيه أردت أن تبحث عنه كلمة عمان فتجد ما في هذا الكتاب فيقول لك بلدة ، وهكذا ، وله ترميز في الكتاب ، فهو كتاب في الطب ، كتاب في النبات ، وهو كتاب في الأمثال وهو كتاب في التراجم ، وهو كتاب في البلدان وينسب لك الشاعر ، وهكذا ، وهو على ذلك كتاب في الصرف عندما يبين لك تصريفات الكلمات ، فيقول لك : الكتابة يبين لك أنه الكلمة إذا كانت واوية أو يائية مثل صحو أو صحي فإنه جعل الواو والياء باباً واحداً ، فلا تبحث عن الواو ولا تبحث عن الياء فإذا التبس عليك أنه الكلمة واوية أو يائية فاذهب إلى فصل الحرف الأول ، وهو يبحث في باب الحرف الأخير ، كتب ← باب الباء فصل الكاف ، لكن إذا جئت على (ضحى) هل هي ضحو أم ضحي فلا تجد باب الياء ولا تجد باب الواو ، بل جعل الواو والياء باباً واحداً فابحث عنه فصل حرف الأول ، وعندئذٍ ستجد مبتغاك ، يبين لك أنها واوية أو يائية أو أنها واوية ويائية أيضاً

والدلالة هو كتاب في الصرف والطب والبلدان والتراجم والأمثال واللغة وهي موضوعة الأول وهو الآن يُطبع في مجلدٍ واحد

نكمل قراءة نحن نشر البنود من عند قوله رحمه الله تعالى في الصيغ الملازمة للنفي ولم تأتِ قبلها من زائدة وليست مبنية ولكنها من الصيغ الملازمة للنفي فقد يجاء عمومها ليس من بناء ولا من زيادة من إنما جاء عمومها من جهة أنها صيغ لازمت النفي وإنه لم تكن مبنية وإنه لم تكن قد سبقتها من من عند قوله رحمه الله تعالى (ودبي ..) تفضل أخي محمد الشربيني ... يقول المصنف رحمه الله :-

(وَدُبِّيٌّ بِالضَّمِّ وَبِالْكَسْرِ مَعَ تَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ مِنَ الدَّبِيبِ يعني أحد وَدُبِّيجٍ كَسِكِّينٍ وَدَبَّارِ حِمَةِ النَّارِ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِمَا ، وَطُورِيٌّ بِضَمِّ الطَّاءِ مِنَ الطُّورِ وَهُوَ الْجَبَلُ ، يُقَالُ مَا بِهِ طُورِيٌّ ، أَيْ أَحَدٌ ، وَدُورِيٌّ مِنَ الدُّورِ جَمْعُ دَارٍ ، وَكَذَا دَارِيٌّ وَدَيُّورٌ وَتُورِيٌّ بِضَمِّ التَّاءِ وَالْيَمِّ مِنَ التَّأْثُورِ وَهُوَ دَمُ الْقَلْبِ)

هذا في هذا النظم يشرح الصيغ التي لازمت النفي في قوله :

(أو كانه صيغة لما النفي لزم) ستقول له ما الصيغة التي لزمت النفي ولا تكون النكرة فيها مبنية ولا تكون مسبوقة بمن لكنه يأتي عمومها من جهة أنها الصيغة لزمت النفي في قول الناظم :

(أو كانه صيغة لما النفي لزم .. وغير ذا لدى القرائن لا يعم)

بعض القرائن قال : لا يعم من النكرات في سياق النفي إلا هذه ، التي هي أنه تكون في سياق النفي مبنية (لا رجلَ في الدار) أما (لا رجلٌ في الدار) فلا تفيد العموم ، إذاً اشترط أنه تكون مبنية ، كقوله تعالى : (لا إلهَ إلا الله) إذا إله هنا مبنية ، تكلم في بعض الأمثلة السابقة ، أو أنه تكون مسبوقة بمن هل من خالقٌ إلا الله) (من) مضيفة للعموم إذا العبارة تكون عامة إذا سبقت النكرة حرف جر (من) لأنه ما زال يكرر ويزيد على موضوع الأمثلة التي تكون من العموم الذي هو من باب الصيغ الملازمة للنفي وهي بعض (ما أحدٌ) نقال : (ودُبِّيٌّ) كأنه يقول : ما فيها دُبِّيٌّ ، قال : انظر إلى طريقة بيان العلماء في ضبط الكلمات ، قال : (ودُبِّيٌّ) بالضم (بضم الدال) ، قال : ويكسر ، ما الذي يكسر ؟ الدال التي تقول : (وَدِبِّيٌّ) ، بالضم تقول : (ودُبِّي) ، أما بالكسر : دِبِّي ، الذي هو الحرف الأول ، مع تشديد الموحدة ، أين هي الموحدة ؟ (الباء) التي تحتها نقطة واحدة (من الدبيب) أي لا يوجد من يدب ، كأنه يقول : ما فيها دبٌّ ودب ، (الدب) الذي هو الإنسان أو ذوات الأربعة ، ما فيها دبٌّ من الطيور ، فعندما تقول : فيها ما فيها دبٌّ ودب ، ما الذي يدب ؟ الطيور . ما الذي يدب ؟ ذوات الأربع والإنسان ، هذا معنى ما فيها دبٌّ ودب ، أي ما من طيرٍ وما من بري يمشي على قدمين ، هذا فيه العموم من جهة ما فيها دبٌّ ودب ، فهنا يقول بعض الدبيب ، فيقول : ما فيها دِبِّيٌّ أو دُبِّيٌّ ، أي ما فيها ما يدبُّ أي يمشي ، إذاً هنا ما معنى دِبِّي أو دُبِّيٌّ ؟ أي ما فيها أحد ، أي ما فيها إنسان ، فأحد هنا بمعنى إنسان ، قال :- (ودبيج) بدل أنه يقول لك : بكسر الأول وتشديد الثانية وكسرها ، قال لك : (كسكين) إذاً أعطاك الحركات بكلمة واحدة ، فهو يأتي إلى كلمة مشهورة (كسكين) لا يختلف فيها الناس في ضبطها وزنها ويقول لك : هذه الكلمة لن أقول لك : بكسر الدال وتشديد الموحدة وكسر الموحدة ، فقال لك : (كسكين) ، فقال : ودبيج كسكين

ما معنى قوله: (كسكين)، هل كسكين هي معنى دبيج أم أنّ كلمة دبيج تُضبط في حركاتها كلمة سكين إذن تضبط. أحياناً يقول لك: كغرب، يريد أن يبين لك من باب نصر أي نصر ينصر، من باب فرح أي فَرِحَ يَفْرَحُ، اختصر لك حركة المضارع، فقال لك: هذا باب فَرِحَ، هذا باب نَصَرَ إذن هو يدلك على الحركات بكلمات مشهورة، لذلك قال: ودبيج كسكين، ودِيّار أي ما فيها ديّار من الدار منسوب إليها، (إليها) ← الضمير يعود إلى الدبيب والدار، نسب إلى الدبيب ونسب إلى الدار، قال: كسكين ودِيّار من الدار منسوب إليها

قال: (وطُوري) بضم الطاء من الطور وهو الجبل، يقال ما به طُوريٌّ، أي أحدٌ إذاً كلها ترجع إلى أنها أن يكون واحد من الأمثلة، قال: ودُوريٌّ من الدور جمع دار، وكذا داريٌّ ودَيُّور، ماذا يعني (وكذا داريٌّ) وكذلك في قولنا ما فيها داريٌّ يكون كما قلناه فيما سبق أي يعني ما فيها أحد، لاحظ أننا نقول أنه إذا لم تكن (من) ولم تكن مبنية ولكنه النفي فهم من جهة أنها صيغ لازمة للنفي: فلم ترد الاستغراقية.

قال: وتُوريٌّ بضم التاء والميم من التامور وهو دم القلب، أي ما فيها تُوريٌّ يعني دم القلب. وما بقي من الصيغ التي تكون منفية ومفيدة للعموم وإن لم تكن النكرة فيها مبنية ولا سبقها (من) إذا جاء العموم من جهة أن الصيغة لازمة للنفي.. تفضل أخي فايز...

وَداعٍ وَمُجيبٌ منه الدعاء والإجابة، يُقال ما بها داعٍ ولا مُجيب، وناخرٌ يقال ما بها ناخرٌ من النخير، وراغٍ وثاغٍ وشَغْرَةٌ وأَرَمٌ مُحرَّكةً وأَرِيمٌ كأَمِيرٍ؛ (أي ما فيها أَرَمٌ وأَرِيمٌ كلها على الوقف، كأمير أي أَرِيم كأمير أي لا تظن أنها أَمْيِر أو أَرْيِم على وزن أَمْيِر، ضبطها عن طريق قوله كأمير) وإِرَمِّيٌّ بكسر الهمزة وفتح الراء وتشديد الياء وإِرَمٌ بكسر الهمزة وفتح الراء مقصورًا وأَيْرَمٌ بفتح الهمزة وتكسر الراء مفتوحة مع القصر وصَوّات وطُوئِيٌّ بضم الطاء وواو ساكنة بعدها همزة مكسورة فياء مشددة (طوءي)

في هذا نقول إنه ما يتعلق بهذه العبارات (وطوئيٌّ) كأنه يقول: فيها طُوئيٌّ، أنها كلها من باب العطف، فيقول لك: ما فيها طوئيٌّ، لذلك جاءت مرفوعة، قال: بضم الطاء والواو أم بضم الطاء وواوٍ؟ وواوٍ، ليست بضم الطاء والواو، إذ نه قال: وواوٍ (التقدير) أي وبواوٍ، لماذا قلنا إن العطف على نية تكرار العامل؟ ما هو العامل؟ هو حرف الجر، مررتُ بخالدٍ وبسعيدٍ، سعيدٍ مجرور بحرف الجر. أيه حرف الجر؟ (مقدّر) كأنك قلتَ مررتُ بخالدٍ وبسعيدٍ، إذن هذا ما نعني به أنّ العطف على نية تكرار العامل. جاء خالدٌ ومحمدٌ، أي جاء خالدٌ وجاء محمدٌ على نية تكرار العامل أين الرافع في محمدٌ؟ هو الفعل جاء، وهذا يختلف عنه الفاعل، يعني: محمدٌ فاعل عامل الرفع فيه جاء قال: وطُوئِيٌّ أي: ما فيها طُوئيٌّ بضم الطاء وواو ساكنة أي كأنه يكرر العامل، فيقول: وبواو ساكنة بعدها همزة مكسورة فياء (أي: فبياء: هذا هو التقدير) مشددة.

وطُوَوِيٌّ بإبدال الهمزة واوًا وطَاوِيٌ بألف بعد الطاء فواو مكسورة وطُأْوِيٌ كجُهَيْنٍ وطُوْيِيٌ كتُرْكِيٍّ وَوايٌ بالموحدة كصادٍ وعَيْنٍ بفتح العين المهملة وسكون المثناة

التَّحْتِيَّةِ وَأَمْرٌ مُحَرَّكَةٍ وَتَامِرٍ وَتُومُورٌ وَنُنِّيٌّ بِضَمِّ النُّونِ وَكَسْرِ الْمِيمِ الْمُشَدَّدَةِ وَبِالْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ أَيْضاً وَكَرَّابٍ كَشَدَّادٍ وَبُدٌّ الْبُدِّ ؛ الِانْفِكَاكُ وَكُلُّهَا بِمَعْنَى أَحَدٍ غَيْرُ بُدٍّ وَثَاغٍ وَرَاعٍ يُقَالُ مَا بِهَا رَاعٍ وَلَا ثَاغٍ أَيْ شَاةٍ وَبَعِيرٍ وَتَخْتَصُّ هَذِهِ الْأَمْثِلَةُ بَعْدَ نَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ نَهْيٍ أَوْ شِبْهِهِمَا بِعُمُومِ مَنْ تَحْمِلُ لَازِمَةَ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ إِلَّا رَاعِياً وَثَاغِياً وَبُدًّا فَلَيْسَتْ لِلْعَاقِلِ وَقَدْ نُفِيَ عَنْهُ نَفْيُ مَا نُفِيَ قَبْلَهَا مَا بَعْدَهَا إِنْ تَضَمَّنَ ضَمِيرُهُ نَحْوَ إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ خَبِيثٌ .

فِي قَوْلِ : وَدَاعٍ وَمُجِيبٌ ≠ دَاعٍ هُنَا الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ كَسْرَةَ إِعْرَابٍ بَلْ هِيَ اللَّاحِقَةُ لِلِاسْمِ الْمَنْقُوصِ كَقَوْلِكَ جَاءَ قَاضٍ فِي أَصْلِهَا جَاءَ قَاضِيٌ وَهُنَا أَصْلُهَا وَدَاعِيٌ لَكِنَّهُ لَأَنَّهُ الِاسْمَ مَنْقُوصٌ وَلَا تَظْهَرُ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فِي الِاسْمِ الْمَنْقُوصِ فَقَالَ : وَدَاعٍ وَمُجِيبٌ ، إِذْنُهُ هُنَا مُجِيبٌ الْمُبْتَدَأُ أَيْ مَا فِيهَا مُجِيبٌ وَمَا فِي دَاعٍ وَالدُّعَاءُ هُنَا الْإِجَابَةُ كَمَا ذَكَرْنَا ، قَالَ : وَمُجِيبٌ هُنَا الدُّعَاءُ وَالْإِجَابَةُ ؛ هُنَا الدُّعَاءُ يَعْنِي لِلدَّاعِ ؛ لَاحِظْ قَوْلَهُ : وَدَاعٍ وَمُجِيبٌ هُنَا الدُّعَاءُ وَالْإِجَابَةُ ؛ هُنَا الدُّعَاءُ تَفْسِيرٌ (وَدَاعٍ) وَالْإِجَابَةُ تَفْسِيرٌ لِمُجِيبٍ ، إِذْنُهُ هُوَ بَدَأَ يُفَسِّرُ عَلَى طَرِيقَةِ بَيَانِهِ الدُّعَاءُ وَالْإِجَابَةُ ؛ الدُّعَاءُ تَفْسِيرٌ دَاعٍ ، الْإِجَابَةُ تَفْسِيرٌ مُجِيبٍ يُقَالُ مَا بِهَا دَاعٍ وَمُجِيبٌ إِذْنُ يَنْفِي أَنْ يَكُونَ فِيهَا أَحَدٌ كَأَنَّهُ الصِّيَغُ اللَّازِمَةُ لِلنَّفْيِ ، وَنَاخِرٌ يُقَالُ : مَا بِهَا نَاخِرٌ مِنَ النَّخِيرِ وَرَاغٍ وَثَاغٍ وَشَفْرَةٍ وَأَرَمَ عِنْدَمَا يَقُولُ : وَدَاعٍ هَاهُنَا رَاعِيَةٌ وَلَا ثَاغِيَةٌ وَهُنَا فِي الْأَنْعَامِ وَشَفْرَةٌ وَهُوَ أَحَدٌ مَا فِيهَا شَفْرَةٌ أَيْ أَحَدٌ ، وَأَرَمَ مُحَرَّكَةٌ ؛ مَا مَعْنَى مُحَرَّكَةٌ ؟ أَيْ بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، وَأَرِمَ كَأَصِرٍ أَعْطَاكَ أَرِمَ كَأَصِرٍ ، وَإِرَمٌ وَإِرِمَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ مَقْصُورًا وَقَدْ وَضَعَتِ النُّقْطَتَانِ وَهُنَا غَيْرُ صَحِيحٍ (فِي الْكِتَابِ إِرَمٍ) لِأَنَّهُ مَقْصُورًا نَعْنِي الْأَلِفُ الْمَقْصُورَةُ وَأَيْرَمُ وَإِيرَمُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَنُكِّرَ ، بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ أَيْرَمُ وَبِكَسْرِهَا إِيرَمُ ، وَالرَّاءُ الْمَفْتُوحَةُ مَعَ الْقَصْرِ ، إِذْنُهُ حَرَكَةُ الرَّاءِ سَوَاءٌ فَتَحْتَ الْهَمْزَةَ أَوْ كَسَرْتَهَا حَرَكَةُ الرَّاءِ مَفْتُوحَةٌ وَالِاسْمُ هُنَا مَقْصُورٌ أَيْ بِأَلِفٍ مَقْصُورٍ ، قَالَ : وَحَيَوَاتٌ وَطُوبَىٰ أَيْ مَا فِيهَا ، وَطُوبَىٰ بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ وَاوًا لِأَنَّهَا كَانَتْ وَطُوبَىٰ أُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ وَاوًا صَارَتْ وَطُوَبَىٰ ، وَطَاوِيٌ بِأَلِفٍ بَعْدَ الطَّاءِ ، (فَوَاوٌ مَكْسُورَةٌ أَمْ وَاوٌ مَكْسُورَةٌ ؟) مَاذَا تَعْرِفُنَا ؟ إِذْنُ قَالَ وَطُوَبَىٰ بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ وَبِوَاوٍ وَطَاوِيٌ بِأَلِفٍ بَعْدَ الطَّاءِ وَهِيَ أَيْضاً بِوَاوٍ مَكْسُورَةٍ ، وَالْفَاءُ عَاطِفَةٌ عَلَى مَاذَا ؟ عَلَى أَلِفٍ مَكْسُورَةٍ ، وَعَطْفُ الْمَكْسُورِ عَلَى الْمَكْسُورِ مَاذَا يَكُونُ ؟ جَرٌّ ، إِذْنُهُ أَقُولُ فَوَاوٍ مَكْسُورَةٍ ، إِذْنُ بِأَلِفٍ فَوَاوٍ ، لَاحِظْ الْعَطْفَ ، وَطَأَوِيٌ مَاوَزْنُهَا كَجُهَيْنٍ وَدُعْوِيٌ كَتُرْكِيٍ إِذْنُهُ مَا وَزْنُ الْكَلِمَةِ ؟ أَنْ لَكَ بِكَلِمَةٍ مَشْهُورَةٍ ، وَوَابِنٌ أَيْ بِالْمُؤَنَّثَةِ كَصَاحِبٍ إِذْنُهُ صَاحِبٌ كَلِمَةٌ مَشْهُورَةٌ فِي الْوَزْنِ وَوَابِنٌ كِلَاهُمَا بِمَعْنَى أَحَدٍ أَيْ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ لَيْسَ فِيهَا وَابِنٌ ، لَيْسَ فِيهَا دَعْوِيٌ لَيْسَ فِيهَا طُوبَىٰ ، كَصَاحِبٍ بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ ؛ مَا مَعْنَى الْمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ ؟ الْيَاءُ تَحْتَهَا النُّقْطَتَانِ ، ثُمَّ قَالَ : وَأَمْرٌ مُحَرَّكَةٌ ، أَيْ فِيهَا أَمْرٌ مِنَ الْأَمْرِ وَتَامِرٍ وَتُومُورٍ وَنُنِّيٌّ بِضَمِّ النُّونِ وَكَسْرِ الْمِيمِ الْمُشَدَّدَةِ وَالْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ أَيْضاً ، وَكَرَّابٍ أَيْ كَشَدَّادٍ وَبُدٌّ الْبُدِّ أَمْ بُدُّ الْبُدِّ ؛ قَالَ وَكَرَّابٍ كَشَدَّادٍ وَبُدٌّ الْبُدِّ إِذْنُ هِيَ مَوْطُوفَةٌ عَلَى كَرَّابٍ وَلَيْسَ عَلَى كَشَدَّادٍ ، فَلَوْ قَالَ أَنَا بُدُّ الْبُدِّ تَصِيرُ كَأَنَّهَا وَكَرَّابٍ وَشَدَّادٍ

ونبدأ البدّ، لكنه هو يريد أنه يقول لك: أنني أذكر لك الصيغ اللازمة للنفي أي: لا بُدّ
إذا صنا لا بُدّ البدّ ليست محطوفة على كشداد هي معطوفة على وكرّاب، أي: ما فيها كراب و
ما فيها بُدّ، واضح لما طُمت، الانفكاك، عندما تقول: لا بُدّ من العمل الجاد
الانفكاك كُلّها بمعنى أحد غير بُدّ، إذاً البُدّ بمعنى الانفكاك عندما أقول: لا بُدّ: أي
لا انفكاك منه لا بدّ منه، فإذا قلت: لا بدّ أصبحت مبنية وهذا إشكال فيه، لأنه العموم جاء من
البناء، كذلك لو قلت: لا بُدّ أيضاً صيغة عموم ولو لم تكن مبنية لماذا؟ لأنها من الصيغ التي لزمت
النفي، لذلك لا بُدّ فيها من صيغ العموم ولا بُدّ هي من صيغ العموم، وصنا الانفكاك منه (البد بمعنى) التباعد بمعنى
التفريق وكُلّها بمعنى (أحد) إلاّ قال: غير بُدّ، هاي بمعنى الانفكاك، وشاغٍ وراغٍ، الشاغية وهي
الشاة، والراغية: الناقة، يعني صوت الشاة: الثغاء، وصوت الإبل: الرغاء، تقال ما بها راغٍ لاحظ
صنا التنوين، هل هو تنوين إعراب أم تنوين عوض عن الحرف المحذوف وهو الياء لأنه الاسم منقوص،
أي شاةٍ وبعيرٍ وتختصّ هذه الأمثلة بعد نفيٍ محضٍ أو نهيٍ أو شبههما، ما هو النفي المحض؟
لا رجلَ فيها، النفي غير المحض؟ (أفلم يسيروا في الأرض فيتظروا) صراحةً على النظر وليس
نهياً عنه صنا انتبه (النفي غير المحض)، إذاً النفي غير المحض وجاءت النكرة في غير المحض فلا تفيد العموم
فلا بدّ أن يكون النفي محضاً (ألم ترى أن الله أنزل من السماء) صنا نفيٌ أم إثبات؟ صنا إثبات
صنا لم هي للنفي؟ ليست نفياً محضاً بل هي للتقرير، إذاً صنا ما ينبغي أن نميّز فيه بين النفي المحض،
إذن في قوله (ألم ترى أن الله أنزل من السماء فتصبح الأرض مخضرة) هل صنا نفي؟ لا مع أنه يبدأ
بهمزة ولم والهمزة فيها شبه نفي واللام فيها نفيٌ، وعندي صنا كأنه نفي النفي ← إثبات، وصار تقريرًا
إذاً، إن كانت الألفاظ صنا فيها النفيُ إلاّ أنها ليست نفياً محضاً، لذلك يشترط أن تكون أحد
الألفاظ التي بمعنى أحد في سياق النفي أن يكون النفي محضاً فإذا كان شبه محضٍ كما ورد في
الآيتين إذ الا نعتبره نفياً، في قوله (ولا) ناغٍ وراغية ولا فلت للعاقل
وفي قوله صنا: (وقد يغني عن نفي ما نفي قبلها)، ما الذي نفي في الضمير في قبلها؟ على ما يعود؟
على أحد، (ما): فاعل (ما بعدها)، إذن ما الذي يغني؟ هو ما بعدها، وقد يغني ما بعدها
أي ما بعد أحد، عن نفي ما نُفي قبلها، أي لم أجد النفي قبلها، لمّا قلت أنا: ما فيها أحدٌ، أحد
سبقها نفي، هو يريد أنه يقول لك: هل شرط أنه يكون أحد قد سبقها النفي، كما قلنا: ما فيها عربيٌ
ما فيها طويلٌ، سيقول لك صنا: وقد يغني عنه نفي ما نفي قبلها (أي قبل أحد) إذا جاء النفي بعد أحد
صنا يصبح المثال، وقد يغني عنه نفي ما نفي قبلها ما بعدها (ما بعد أحد) يكون نفيٌ قد أغنى عنه النفي
الذي قبل أحد لأنه تضمن ضميره، أي تضمن ضميراً يعود على أحد،
فخلاصة هذه الجملة، أنه يريد أنه يقول لك: هل يشترط أنه يكون النفي متقدماً على أحد
حتى يكون من صيغ العموم، قال لك: صنا ليس شرطاً، بل قد تكون أحد مثبتة، لكنه يعود على
أحد ضمير في حيز النفي، كقوله: إنّ أحدًا لا يقول ذلك، أحد هل سبقها نفي؟ بل على العكس
سبقها توكيد، جملة مثبتة. إذن لم يسبقها هنا نفيٌ، أي لم يأتِ قبل أحد نفيٌ، لا يقول: أي

لا النافية ، يقول : فعل مضارع ، ضميره مستتر يعود على أحد ، فيقول لك : إذا جاء بعد أحد ضمير يعود عليه وكان في حيز النفي وصولا يقول فإنه ذلك يعني على أنه يكون النفي قبل أحد ، وهذه العبارة وهذا التفسير مستفاد من شرح الكافية وشرح التسهيل ، أن هذا المعنى المقصود في عبارة الكافية في قوله : وقد يغني عنه نفي ما بعده إن تضمن ضميره نحو إن أحدا لا يقول بذلك) وهذه عبارة شرح الكافية ، قال في شرح التسهيل : وقد يغني عنه نفي ما قبل أحد (انظروا الضمير على من يعود إذا قال صنا قبلها) إذا عبارة التسهيل عنه النفي ما قبل أحد تبين أنه الضمير يعود على أحد ، نفي تضمن ضميره أو ما يقوم مقام ذلك الضمير .

إذا نه هذه العبارة في قوله (وقد يغني عنه نفي ما نفي قبلها ما بعدها) أين فاعل يغني ؟ ما بعدها ، يصبح تقدير الجملة : وقد يغني ما بعدها إنه تضمن ضميره (الذي هو الضمير العائد على أحد) وإنه أحدا لا يقول بذلك ، عنه نفي ما نفي قبلها ، إذا نه تصور سؤال : هل يشترط أنه يكون أحد مسبوقة بالنفي أنه يكون هذا الشرط ضروريا لأجل العموم أما أن لو كانت أحد مثبتة لم يسبقها نفي ولكن جاء النفي في حيز يعودها محتويا على ضمير يعود على أحد المثبتة ، قال لك : هذا معنى العبارة هنا : (وقد يغني ما بعدها عنه نفي ما قبلها إن تضمن (الذي هو أحد) في حيز الإثبات ، أي إن تضمن ضميره (أي الضمير الذي يعود على أحد) نحو : إن أحدا لا يقول بذلك .

ثم نقل عبارة سيبويه ، قال سيبويه : وهو على ماذا يعود الضمير ؟ على هذا القول ، يريد أنه يقول لك : أن سيبويه ليس مع هذا القول ، معنى كلام سيبويه ؛ أنه لا يكون من صيغ العموم أنه يعود الضمير في حيز النفي على أحد التي سبقت وكانت أحد مثبتة فلا يكون ذلك من صيغ العموم ، فخلاصة قول سيبويه : (إن أحدا لا يقول بذلك) لا تكون من صيغ العموم ولو تضمنت ضميرا في حيز النفي يعود على أحد ، فقول سيبويه في ذلك : إذا نه هذا الزعم بأنه عموم ، أنه (ضعيف خبيث) ، لكن ظاهر قوله في نشر البنود أنه قول معتبر وصحيح ، لكن الأصوليين في مناهجهم البحثية لا يخشون من جنود الشمس ، فيقول لك هذا القول يعترض عليه بقول سيبويه ، نحن قائمون هنا على المناقشة والبحث والدراسة والنظر وليس نحن باب ما يستدل أقوال المخالف هذا من قوة الطرح العلمي ، أما الذين يغضون الطرف عن أدلة المخالف ضعفا لأدلتهم وضعف مأخذهم ودرايتهم بعلوم الشريعة

سؤال : ما الحكم في أن نفرق بين قول سيبويه (وهو ضعيف خبيث) من جهة النحاة وكونه قول الحنفية من جهة عمل الأصوليين ؟ .. جزاك الله خيرا الأخ محمد الشربيني في هذا السؤال يلفتنا إلى أننا عكفنا أن نفسر قول سيبويه من ناحية العناية بالألفاظ وهو محل عناية النحاة وهي الصنعة اللفظية ، ننظر من جهة الأصوليين من حيث الصنعة الأصولية ، كلما قلنا في (الذي) أن (الذي) عند النحاة هو يعين ، يعين معينا وبالتالي لا يصلح للعموم ، لكن الأصوليين ذهبوا إلى أنه عام ، وبالتالي هنا نجري على تفسير سيبويه على أنه ضمن البنية النحوية والصنعة اللفظية ، لكننا عندما نبحث في مراد المتكلمين لا نقتصر على نفس التركيب النحوي بل علينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك ألا وهو البحث في مراد المخاطبين والمتكلمين ، وهذا لطرح يكون وجيها للتوفيق بين ما ذهب إليه سيبويه بقوله (ضعيف خبيث) وبين ما اختاره المصنف وقدمه أولا ألتمس للمصنف وسيبويه أنهما كلا منهما نظر بجهته وفي هذا نظر خير للجميع وهو نظر توفيق وهو الذي ينبغي أن يكون

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

بلغنا لعند قول الناظم رحمه الله تعالى وقيل للظهور في العموم تفضل أخي محمد الشربيني

يقول الناظم رحمه الله:

وَقِيلَ لِلظُّهُورِ فِي الْعُمُومِ ... وَهُوَ مُفَادُ الْوَضْعِ لَا اللُّزُومِ

هذا القول في قوله: وقيل يريد أنه يذكر قولاً جديداً مختلفاً في القول الأول تكلم أنه النكرة في سياق النفي تفيد العموم بلا خلاف وهي المبنية أو التي سبقتها من أو كانت من الصيغ التي لزمت النفي، فقال القرافي في البيت السابق وغيره ذا الذي القرافي لا يعم أي الصيغ فيما تتعلق بالنكرة في سياق النفي لا يعم غيرها، إذا لا يعم لا بدلالة نص ولا بدلالة ظاهر لا تكون عامة، يقول لك: وقيل للظهور، صار عندي قول للقرافي أنها لا تعم، وهناك قول جديد يذكره الناظم هنا، فيقول: بالنسبة للنكرة في سياق إذا لم تكن بالشروط السابقة التي هي البناء وسبق من وأن تكون من الصيغ التي لزمت النفي فإنها تكون عندئذٍ ظاهرة في العموم، المثال الذي يمكن أن نتكلم فيه ليكون مثاراً للتطبيق وهو عرجنا عليه سابقاً كقولك: لا رجلٌ في الدار، لاحظوا أنها (لا رجلٌ) جاءت معربة ومضمومة ليست مبنية لم يسبقها (من)، ليست من الصيغ التي لزمت النفي (كما فيها من عربٍ ولا طويلٌ ولا طويلٌ) ولا رافعٌ نار، ولا دورٌ ولا دينار) فهي ليست من هذه الأقسام الثلاثة، فيريد أن يقول لك: وقيل بالظهور أي: إن دلالة النكرة في سياق النفي إذا كانت في غير بناءٍ ولم تسبقها من ولم تكن من صيغ النفي فإن دلالة العموم فيها ظاهرة وليست نصاً، فإذا قلت: لا رجلٌ في الدار فهي ظاهرةٌ في العموم ولكنها ظهورها في العموم محتملٌ لقولٍ آخر مرجوح وهو أنه يريد أنه ينفي الوحدة، يعني عندما أقول لك: لا رجلٌ في الدار) تنفي أنه يكون الرجال موجودين في الدار، وعليه يقول لك: إن لأحدهم أن يسألك، يقول لك: أنا فهمت منك أنك تقول: أنه لا يوجد رجلٌ واحد، فقلت: لعلّه يوجد عشرة رجال، فتقول بعد ذلك: إذن أنت قلت بهذا الاحتمال، وأنا أريد أنه أنفي هذا الاحتمال وأن أجعل الدلالة (دلالة نص) فأقول: (لا رجلَ) فتصبح تنصيصاً على العموم لنفي الوحدة وأصبحت الوحدة غير محتملة بالمرة في البناء، فإنه قلتُ: (لا رجلٌ) فهي ينفي يعم لكنه بدلالة ظاهر وليست دلالة نص، إذاً دلالة النص لا تحتمل غير العموم، دلالة الظاهر العموم فيها محتملٌ براجحيه ونفي الوحدة محتملةٌ بمرجوحيّة، إذا ما الراجح في دلالة الظاهر أنها عامة لكنه هذا العموم له احتمال مرجوح وهو أنه المتكلم في قوله: (لا رجلٌ في الدار) أراد أنه ينفي الوحدة، هذا معنى قوله: وقيل للظهور في العموم، وهو قولٌ ثالث

قال: هناك قولٌ بالإطلاق في سياق النفي تعم، هناك تفصيل ذكره القرافي وما انتقده منه إطلاقات النحاة والأصوليين والبلاغيين، وهذا القول قول مختلف وهو ذهب إلى أن العموم ظاهرٌ ليس نصاً، وهذا احتمالٌ براجحيه أي هو الأول، أما نفي الوحدة فهو محتملٌ أيضاً لكن بمرجوحية

يعني إذا أردت أنه أعبر بالرياضيات أنه قولنا: (لا رجلٌ في الدار) يدلُّ على نفي الرجال في الدار بنسبة (٧٠ - ٨٠٪)، أمّا نفي الرجل الواحد، وهي نفي الوحدة تكون بنسبة (٢٠ - ٣٠٪) إذا ما عبّرنا عنه بنسبة (٣٠ - ٢٠٪) المعنى المرجوح وصواحتمال نفي الوحدة، أمّا الراجح فهو الظهور في العموم وهو الذي عبرنا عنه (٧٠ - ٨٠٪) إذاً هو محتمل، لكنه (لا رجلَ) ≠ دالة نصاً على عدم وجود رجل والرجال، إذن في قوله هنا يريد أنه يقول لك: إنّ النكرة التي ليست بمبنية وليست بمسبوقة بمن وليست منه صيغ العموم، دلالتها على العموم إن كانت منفية بأنه تكون معربة مثل (لا رجلٌ) فإنها ظاهرة في العموم تحتمل معنى موجوداً وهو نفي الوحدة، هذا معنى قوله وقيل للظهور في العموم

وهو مفاد الوضع، نحن قلنا إن دلالة العام على أفراده دلالة مطابقة وهي عندئذٍ تكون وضعية (لا رجلٌ) فهي تنفي كلّ رجلٍ، وبالتالي عندما أقول: (لا رجلٌ) فمعنى هذا يعني أنني نفيت الواحد والواحد والواحد، لو قلت أنني أريد أنه أقول: لا يوجد مئة رجل، فإذا قلت: (لا رجلٌ) فإنه كلمة رجل تنطبق على كل واحدٍ منهم فهو لاء المئة، ولاحظوا أنها بالوضع، فدلّت بالوضع، بمعنى ثبتنا أحكاماً لأفراد العام بعدد تلك الأفراد، فإذا قلت (لا رجلٌ في الدار) فمعنى هذا يعني أنني أقول: فلان رجل ≠ لا رجلٌ، فلان رجل ≠ إذن لا رجلٌ، ولو بلغوا مئة ألف، فيكفيني أنه أقول: لا رجلٌ، فإذا نفيت هذا الواحد ونفيت ذلك الواحد ونفيت ذلك الواحد، نفيتهم جميعاً بدلالة المطابقة، لأنّ كلمة رجل تتسع لهم جميعاً، وعليه أقول: طالما أنها انطبقت كلمة رجل على كل واحد بالمطابقة، ما معنى المطابقة؟ أنها دلالة اللفظ على تمام معناه، هذا رجلٌ، وهذا رجلٌ، إذن مطابق على تمام المعنى.

مع ذلك قلنا: إذا كانه هنا في استيعاب على القول بالظهور وعلى استيعاب على القول بالوضع على فرض البناء (لا رجلَ)، إذاً في قولنا: (لا رجلَ) على البناء في استيعاب لجميع الأفراد والعموم مطابقة وثبوت النفي لكلّ رجلٍ، وكذلك إذا قلنا: (لا رجلٌ) أيضاً هناك استيعاب لكل أفراد الرجال أنهم غير موجودين، لكنه ما الفرق إذن بين (لا رجلَ) و(لا رجلٌ)؟ أي الدلالة على التنصيص بمعنى أنه غير محتمل في قولنا: (لا رجلَ) وبالتالي نفي الوحدة ليست محتملاً ولو بدرجة (١٪) على قولنا (لا رجلَ) إذن الاستيعاب في كلا التعبيرين (لا رجلٌ) و(لا رجلَ)، ما الفرق بينهما؟

الفرق أن (لا رجلَ) نافية للوحدة مع قطع ما بالاستيعاب، لكنه (لا رجلٌ) مستوعبة لكن استيعابها ظاهر بإرادة الوحدة، أي أنك تريد أنه تقول: لا يوجد فيها رجلٌ واحد، إذا لم يكن هناك فرق في العموم، إنما أجاد الفرق من حيث قوة الدلالة على العموم، حيث كانت في (لا رجلَ) تنصيص غير محتملة للوحدة أمّا في قولنا: (لا رجلٌ) استوعبت الجميع لكنه بالظاهر المحتمل للوحدة إذن هناك بحث في موضوع الاستيعاب في كلا التعبيرين سواء (لا رجلَ) و(لا رجلٌ)، إنما الفرق في قوة الدلالة على الاستيعاب، فدلالة النصّ في تعبيرنا (لا رجلَ) لا تحتمل الوحدة وفي (لا رجلٌ) استيعاب لكنها تحتمل الوحدة وليس العموم

سؤال: ما الفرق بين مُفادُ الوضع ومَفادُ الوضع؟

المُفادُ: إسم مفعول مَصاغ من الرباعي أي: أفادَ، إفادةً، مُفادًا، فمُفادُه الكلام، ويكون الفعل رباعياً

إذا كانت الميم مضمومة: أما إذا كانت (مفاد) على وزن فاد، فتكون (مَفاد) ولكنه هنا يريد أن يتكلم عن الإفادة (وهو مُفاد). لذلك كيف نأتي باسم المفعول من الرباعي؟ الفعل (دخل) ← المفعول: مدخول أو مُدْخَل مكان وزمان، مصدر هذا اسم المَفْعَل، ولكنه المفعول: مدخول ← ربما مدخولٌ فيه، خوج ← مُخْوَجٌ مُخْوَجٌ منه على وزن المفعول، حَوَبَ ← مَحْوُوب، كَتَبَ ← مكتوب، إذن المفعول من الفعل الثلاثي على مفعول، أما إذا كان من الرباعي، فكيف نقتطع اسم المفعول من الاسم الرباعي؟ أَدْخَلَ ← أولاً من المشتقات تأتي بالمضارع أَدْخَلَ ← مضارعها: يُدْخِلُ، دَخَلَ ← يَدْخُلُ ← هذا من الثلاثي، ثم تنتزع الياء المضارعة وتضع بدلاً منها ميماً مضمومة، فإذا أردت اسم الفاعل تكسر ما قبل الآخر، وإذا أردت اسم المفعول تفتح ما قبل الآخر في التصريفات لابدّ أنه تأتي بالمضارع أولاً فإنه أحسنت الإتيان بالمضارع سلمت لك التصريفات فمدار التصريفات أنه تأتي أولاً بالمضارع

أخرج ← مضارعها: يُخْرِجُ ← أستبدل الياء بميم مضمومة: مُخْرِج، فإذا أردت اسم الفاعل: مُخْرِج وإذا أردت اسم المفعول: مُخْرَج: (وقل ربي أدخلني مُدْخَلَ صدق وأخرجني مُخْرَجَ صدق)

(الذي أحال الدار المُقامَة) ← ماضي فعلها؟ قامَ أم أقامَ؟ أقامَ، أقامَ الصلاة إقامةً،

إذن هنا يريد أن يقول لك (مُفاد) من الفعل (أفاد)، أي أنه دلالة العامّ الظاهرة أفادها الوضع هنا بناءً على المعنى الذي يريد أن يتبينه في موضوع (لا رجلٌ) والعموم هنا يريد أنه يقول هنا أنه دلالة وضع ما دون دلالة وضع؛ ينسجم ذلك مع بيانه في أنه العام يستغرق الأفراد بدلالة الوضع بالمطابقة، فإذا قلت: (لا رجلٌ) فإنك تنفي (هذا رجلٌ) إذاً ليس موجوداً، سعيد رجلٌ إذاً ليس موجوداً، خالد رجلٌ إذاً ليس موجوداً، فتنطبق كلمة رجل على كلّ واحدٍ، فإذا قلت: رجلٌ انطبقت عليهم جميعاً أنهم ليسوا بموجودين، لاحظت أنه رجل تنطبق على الأفراد وتستوعب الأفراد بدلالة المطابقة لذلك قال: إنها دلالة وضع، لا اللزوم ← قال: وهو مفاد الوضع لا اللزوم، إذن يتبين لك في قولنا في دلالة النفي للنكرة في هذا الموقع والموضع أنها دلالة وضع لا لزوم، ما معنى دلالة لزوم؟ أنني ما قلتُ بانطباق رجل على سعيد وأحمد وخالد... وفلان وفلان، ثم إذا قلتُ (لا رجلٌ) علمتَ انطباق كلمة رجل على كل واحدٍ منهم؛ فأكون قد نفيت كلّ فردٍ وطبقت عليه الحكم على كل فردٍ على اعتبار دلالة مطابقة ووضع، قال: ليس هذا هو دلالة العام في هذا الموضع، قال: إذا قلت: لا رجلٌ فأنت تنفي الجنس، لا تنفي الأفراد، والجنس لا يختلف والرجولة في زيدٍ هي نفسها الرجولة في سعيد ونفسها الرجولة في خالد، فأنت لا تنفي كل واحدٍ بنفسه أنت نفيت جنس الرجل، بمعنى (ماهيته) ولا أعني بالجنس الذي هو الأفراد الكثيرين، إذاً أنا نفيت (ماهية رجل)، فإذا أردت أنه تدلّ هذه على العموم فهي تدلّ ليست بدلالة المطابقة.. لماذا؟ لأنّ الماهية واحدة في الجميع، وغير متعددة والعموم لابدّ أنه يكون متعدداً، فإذا قلت: (لا رجلٌ)، فأنت نفيت ماهية الرجل ولمّا كانت الماهية واحدة لا تقبل التعدد فإنها في نفس اللفظ لا تدلّ على العموم لأنها لا تدلّ على كلّ فرد بدلالة مطابقة بل تدلّ عليهم جميعاً بشيءٍ واحد وهو (ماهيتهم واحدة) وهم رجل، فإذا قلنا بناءً على هذا القول إنه نفى الماهية أي أنه نفى وجود ماهية الرجل، فمعنى ذلك أنه

يكون في الدار رجل ؟ نفي ماهيتهم إذ لا يمكن أن يكون رجل ، فدلّ على نفي أفراد الرجال بدلالة اللزوم لأنني إذا نفيت الماهية في الدار فإن هذه الماهية ليست موجودة فيلزم من ذلك وهو فهم عقلي إذا نفيت الماهية فاعلم أن الأفراد الذين يشتركون في الماهية ليسوا موجودين ، إذاً إذا نفيت الماهية وهي شيء واحد ، لكنه في كل الرجال في العالم فتكون قد نفيت أنه لا يوجد سعيد الرجل وخالد الرجل ... ليس بدلالة الوضع وهو انطباق كلمة رجل على كل منهم إنما تكون أنني نفيت الماهية وعندما نفيت الماهية دلّ ذلك باللزوم العقلي أنّ كل من فيه هذه الماهية ليس موجوداً ، إذاً صرت أنفي بواسطة العقل ، بينما (لا رجلٌ) بدلالة الوضع كما قال ، (وهو مفاد الوضع) أنا أنفي الأفراد بدلالة اللغة مباشرةً ، بدلالة المطابقة ، لكنه بناءً على القول ؛ (لا رجلٌ) تنفي الماهية أتصوّر الماهية وهي شيء واحد لا يتعدّد في كل الرجال ، نفس الماهية شيء واحد ، فعندئذٍ إذا نفيت الماهية فأفهم منه ذلك أنه أنفي الأفراد .

لكن أنه يسأل أحدهم : ألَيس محمد فيه رجولة ؟ نعم ، الرجولة شيء واحد ؟ نعم ، وجهاد كذلك ؟ نعم ، إذاً لكم فيكم الرجولة إذا أصل الماهية متعدّدة ؟ لأن الماهية واحدة ، فالموجود في الواقع الماصدقات ، فلذلك وجد ما تصدق عليه الماهية ، لكنّ الماهية في نفسها شيء واحد ، والموجود في الخارج الماصدقات لتلك الماهية ، فأنا أتصوّر في الذهن ماهية واحدة وهي الرجولة ، ثم أسأل : جهاد رجل ؟ نعم ، لم تنطبق عليه الماهية إلا بصفته ما تصدق عليه ، لكن الماهية في نفسها ليست أفراداً كثيرين ، فبعد ذلك ماذا أقول ؟ إنّ لماصدقات متعدّدة وكثيرة ، فكيف إذا قلت : (لا رجلٌ) ماهية ذهنية وهي الرجولة ، فأفهم عدم وجود جهاد وعدم وجود محمد وسعيد بدلالة اللزوم ، فإذا انفى الماهية فإذا أنفى الأفراد ← هذه دلالة عقلية ، فإذا نفى الماهية يلزم منه ذلك نفي الأفراد ، لكنه بالوضع لا ، (رجل) انطبقت على كل رجل بدلالة الوضع وانطباق اسم معناه في الخارج ، إذاً أنا أمام عموم ولست أمام لزوم ، بعد هذا سيتفرع عنه مفاهيم (التخصيص القصر) ، بناءً إذا قلتُ : أنها عمّت باللزوم ، إذاً سأقول لك لا يخصّص بالقصد ، إذا قلت : أنها عمّت بالوضع إذاً أنا أريد أنه أخصّص الأفراد ، إذن يمكن أنه أقبل التخصيص بالقصد في موضوع التعميم على الأفراد ، بي أخرج بعض الأفراد ، لكنه إذا كانه اللزوم عقلياً كيف أخرجهم ، منهو شيء واحد وانطبق عليهم بدلالة لزوم كيف أخصص بعد ذلك ، هنا بعد ذلك سيتفرع على هذه القضية ، قضية أخرى ألا وهي التخصيص بالقصد يقال : إن رجل هنا عمّت الأفراد وهي منطبقة عليهم بدلالة الوضع فإنه التخصيص متصوّر في إخراج بعض أفراد ، فإنه كانت منطبقة بدلالة اللزوم أخذها اللزوم فكيف تتصوّر فيها التخصيص ، فهنا يؤسّس و حظوا هنا الترتيب في موضوع البدأ بالعمومات في سياق النفي في الأقسام الثلاثة ، ثم بعد ذلك بيّن قول بعراقي ، ثم بعد ذلك بيّن قول السبكي الوالد ، وهو النفي السبكي على ما سنقرأ ، ثم انتقل بعد ذلك إلى لتفريع على العموم ، الذي هو : هل (شملت الأفراد) ويجوز التخصيص بالقصد ، (لا تشمل الأفراد) فلا يجوز لتخصيص بالقصد لأنها لزوم عقلي واللزوم العقلي لا يتخلف فلا يمكن أنه تتصوّر أنه أقول ، (لا رجلٌ) وأقصد لماهية ، الماهية يلزم منها استيعاب جميع الأفراد باللزوم العقلي ثم تريد أنه تخرج منه اللزوم العقلي ، لكن بالوضعي نطباق لفظ على الأفراد فلي أنه أخصص بعض الأفراد بإخراجهم من العموم بدلالة الوضع ، لكنه تخصص الدلالة العقلية

نفي بهذا القدر إن شاء الله تعالى ، سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

بلغنا إلى قول الناظم رحمه الله في البيت

بِالْقَصْدِ خَصَّصْ الْتِزَامًا قَدْ أَبَى تَخْصِيصَهُ إِيَّاهُ بَعْضُ النُّجَبَا

بدأ الكلام بالتخصيص بالقصد، والخلاف بالتخصيص بالنية، يعني في موضوع النية أو قلت على سبيل المثال: (لا أكلتُ) فهل لك أن تُخَصِّصَ بنيتك طعاماً معيناً أم أنه لا يجوز لك أن تُخَصِّص فيحرم عليك أيّ أكل، فهذا هو الذي يريد أن يشير إليه، أنّه: هل العام تكفي النية فيه بالتخصيص أم لا تكفي؟ عندئذٍ سيعرض للخلاف بين المالكية والشافعية في هذا الأمر وبين الحنفية. إذا قلنا إنّ المنفي هو الماهية فعندئذٍ يلزم منه نفي الماهية أنه تنفي الأفراد جميعاً وهذا الذي بنى عليه الحنفية قولهم، بعض أنّ نفي الماهية أنك تنفي كل الأفراد بدلالة العقل ودلالة العقل لا تتخلّف، وبما أنها لا تتخلف إذن لا يمكن التدارك بإخراج ما كان داخلاً لأنّ اللزوم العقلي لا يتخلف. أمّا بناءً على أنّ دلالة العام على أفراده دلالة مطابقة بالوضع اللغوي لا بدلالة العقل الإلتزامية، فإنه يتصوّر إخراج بعض الأفراد، إذا قلنا أنّ دلالة العام دلالة مطابقة فهذا يعني أنها دلالة وضع تستوعب الأفراد بدلالة المطابقة ويثبت الحكم لكلّ فرد، فإذا كانت وضعية مستفادة من الوضع اللغوي العادي لأنه الوضع اللغوي عادي فلي أن أخصّص بالنية.

(لا آكلُ الخبزَ) اتفقوا على أنك في هذه الحالة تأكل اللبنة وتأكل اللحمة ولا تأكل الخبز هذه دلالة متّفق عليها لأنك ذكرت المفعول.

لكن لو قلت (لا آكلُ) فإن الحنفية قالوا: تمتنع من كلّ أكلٍ وإلّا فإن أكلت أيّ طعامٍ من لبنٍ أو لحمٍ أو خبزٍ فإنك تكون حانثاً، لو جئت للحنفية فاستفتيته فقلت له: قصدت عندما قلت (لا آكل) مع أني لم ألفظ قصدت بذلك اللحم، قال لك: لا ينفعك. لماذا؟ لأن (لا آكل) تنفي كلّ أكلٍ، ودلالة هذه العبارة على كلّ أنواع الأكل ليست بالمطابقة بل بدلالة الالتزام العقلي والالتزام العقلي لا يتخلف ولا يرتفع.

فأتينا إلى الشافعية والمالكية، قال يا قوم عندما قلت: (لا آكلُ) قصدتُ بنيّتي أنني لا آكلُ اللحمَ فهل إذا أكلتُ اللبنة والخبزَ أكون حانثاً، يقولون لي: لست بحانث لقوله عليه الصلاة والسلام: «إنما لكل امرئٍ ما نوى» فأنت نويت أنك تريد أنه تأكل لبناً وخبزاً لا أنه تأكل لحماً إذن عندما قلت: (لا آكلُ) وسكتّ إلى هنا وقصدت بنيتك أنك لا تأكلُ اللحم، فإن هذا التخصيص يفيدك ونسمي هذا التخصيص تخصيصاً بالقصد، فعلى مذهب الشافعية والمالكية لا تحنث إذا أكلتَ اللبن والخبز لكن على قول الحنفية الذين بنوا العموم فيه بدلالة الالتزام العقلي فإذا انتفيت فقلت: (لا آكلُ) فأنت تنفي ماهية الأكل وماهية الأكل موجودة في اللبن والخبز وفي اللحم بدلالة الالتزام العقلي ودلالة الالتزام العقلي لا يتصوّر رفعها ولا نسخها أبداً، لأنّ العقل لا يتخلّف، لأنه الحكم العقلي لا يتخلّف

لو قلت: الحيوان لا يحيا حين (إلّا) ⇐ نقول: لا ينفعك، فالحكم العقلي لا يتخلّف
إذن ما بنى عليه الحنفية أصلهم، أن دلالة الالتزام في قولي: (لا آكل) دون أن أذكر المفعول به
أنها دلالة التزام عقلي لا يلحقها التخصيص، لأنّ نفي الماهية يستلزم نفي كل فرد بدلالة العقل
أما الجمهور قالوا: أنها دلالة مطابقة، فإذا كانت مطابقة فهي تشمل عمومها بالوضع اللغوي
أكل الخبز وأكل اللبن واللحم وغيره، فإذا كانت دلالة وضع لغوي فلا يمكنني أن أستخرج اللحم
من المثال أو أستخرج اللبن بالمثال (بقصدي) فلمّا قلت: (لا آكل) قصدت بذلك أنني لا آكل
اللحم، وآكل اللبن والخبز فإن الاستثناء أو التخصيص في اللفظ معتبر صحيح لأنه دلالة
الشمول للأفراد هي دلالة وضع لا دلالة عقل، ودلالة الوضع بالمطابقة يمكن إخراج بعض
الأفراد لاحتمال التخلّف العاديّ وهو الدلالة اللغوية بالوضع، هذا هو مدار البحث في هذا البيت
لذلك قال: بالقصد خُصّ عن التزاماً قد أبى

(بالقصد) جار ومجرور هذا متعلّق، أين متعلّقه؟ ⇐ خُصّ بالقصد، خُصّ: فعل متعدي
إذاً مفعوله؟ التزاماً. (قد أبى تخصيصه إياه بعض النجبا)، (أبى) أين فاعله؟ بعض النجبا
وهم سادتنا الحنفية، فقد وصفهم بالنجبا) وهذه هي لغة الفقه العالية، ليست كما يُشاع في
المحاريب الأربعة، ويجوز نكاح الشافعية قياساً على الزمية وليس كما يشاع عند المدرسة الفقهية السنية
لدى الشائعات المغرضة والأخبار السوداء أنهم سيتفعونه الشافعية الجزية، هذا كلام تافه معجوج
به يعبر عند الفقه الإسلامي بهذه اللغة السيئة، هذه أحوال شاذة عند أفراد على حال
الشذوذ لا تعبّر عند المدرسة السنية في الفقه، هذه هي لغتنا الطبيعية، وعليه إذا أنت تمت
بتقرير الفقه الإسلامي على هذا النحو فأنت أخذت دور المستشرقين فأبقي للمستشرقين
للأسف الشديد هذه هي اللغة الواقعة التي نتكلم بها ويدرسها أبناء المسلمين هاهو يصف الحنفية
بالنجباء الأذكياء، لماذا؟ لأنهم التفتوا إلى قضية مهمة ألا وهي أنه إذا نفينا الماهية فإنه
يلزم منه ذلك أنه ينفي كل فرد فيه تلك الماهية وهذه دلالة عقلية، معنى ذلك أنّ نفي
الأفراد كان بدلالة العقل ودلالة العقل لا تتخلّف بخلاف دلالة الوضع أو العادي فإنه يتخلّف
بالقصد خُصّ) المتعلّق: خُصّ، وعامل الجر: حرف الباء، التزاماً: مفعول به، أي:
خُصّ التزاماً، (قد أبى تخصيصه) (إياه بعض النجبا) (إياه) ⇐ الهاء على من يعود الضمير؟
يعود على التزام، أي: الحنفية لا يقبلون تخصيص ثبت بالالتزام العقلي، أي تخصيص الالتزام
العقلي الذي هو (اللزوم). أما نحن قلنا: الدلالة دلالة مطابقة في (لا أكلتُ)
دلالة مطابقة، أكلتُ لبناً، أكلتُ خبزاً، أكلتُ لحماً، أكلتُ شعيراً، كلها دلالة مطابقة
الوضع اللغوي، وهو أن اللفظ ينطبق على المعبّر عنه بالتمام، كالسيارة، الإنسان، دلالة
اللفظ على تمام معناه فهي دلالة وضع. فلمّا قلنا دلالة وضع جاز أنه تخصّص بالقصد
أيضاً قالوا: دلالة التزام عقلي لم يجيزوا لأنهم قالوا: إن نفي الماهية تلزم منه عقلاً أنه تنفي
لكلّ فردٍ فيه تلك الماهية

هل وضح عود الضمائر ؟ (بعضُ) : فاعل ، والفعل (أبى) ، يعني : بعضُ النُّجبا أبى تخصيص دلالة الالتزام العقلي

نأتي إلى القراءة من نشر البنود لبيان الألفاظ وتفكيكها وبيان معناها ... تفضل أخي جهاد

خَصِّصْ فِعْلَ أَمْرٍ وَبِالْقَصْدِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ وَالْتِزَامًا مَفْعُولُهُ وَبَعْضُ فَاعِلُ أَبَى وَقَدْ صِيغَ مَفْعُولُهُ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ وَإِيَّاهُ مَنْعُولُهُ بَيِّنْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَصِحَّ التَّخْصِيصُ بِالْقَصْدِ أَيِ النِّيَّةِ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ بِالِالْتِزَامِ أَوْ بِالتَّضَمُّنِ وَأَحْرَى بِالْمُطَابَقَةِ بِاتِّفَاقٍ لِلنِّيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَقَدْ مَنَعَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ تَخْصِيصَ النِّيَّةِ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ بِالِالْتِزَامِ وَكَذَا التَّضَمُّنِ فِيمَا يَظْهَرُ وَالتَّقْيِيدُ كَالتَّخْصِيصِ فِي الصِّحَّةِ وَالْمَنْعِ

قال : خَصِّصْ : وصنا فعل أمر ، أخبرنا عنه وقال فعل أمر ، هل صنا قصد معناه أم قصد لفظه

خَصِّصْ هل يقبل الفعل الإسناد ، الإسناد من خصائص الأسماء ، لكنه صنا قصد لفظ كلمة خَصِّصْ ، مرة ثانية قصد لفظها فساغ أن يسند إليها فنقول خصص فعل أمر ، كما تقول : في حرف جر ، في صنا قصد لفظه لم نقصد معناه ، وصنا خصص لم نقصد معناه لأن الأفعال لا يجوز أن يسند إليها ، لذلك العلماء في إعرابهم (اعدلوا هو أقرب للتقوى) يقدرون (اعدلوا) : العدل هو ... ، لماذا ؟ لأن الفعل لا يقبل أن يكون مسندًا إليه وكذلك الحرف والإسناد من خصائص الأسماء في قوله في الألفية : ((ومسندٌ للاسم تمييزٌ حصل)) ، الاسم هو المسند فقط ، المسند إليه ؟ لأن كون الفعل مسندٌ إليه ، الإسناد خاصٌ بالأسماء يعني أن يكون مسندًا إليه ، إلا فالفعل قد يكون مسندًا ، (جاء خالدٌ) جاء : مسند ، خالد : مسندٌ إليه ، إذن لا يجوز أن يكون الفعل ولا الحرف مسندًا إليه

قال : خَصِّصْ : فعل أمر ، إذن أخبرنا ، أين المسند إليه في هذه العبارة ؟ ← (خَصِّصْ) ، لماذا قلنا خصص مع أنها فعل جاز أن تكون مسندًا إليها ؟ لأنه قُصد لفظها ، فهي مبتدأ ، مع أنها في معناها فعل لكن صنا قصد لفظه ، فعل أمر ، وبالقصد مُتَعَلَّقٌ بِهِ . أين المُتَعَلَّقْ ؟ المُتَعَلَّقْ : خصص ، أين المُتَعَلَّقْ ؟ بالكسر ← بالقصد ، إذا بالقصد يتعلق بخَصِّصْ ، إذا خصص مُتَعَلَّق ، وبالقصد : مُتَعَلِّق ، (والتزامًا مفعوله) ← إذن خصص التزامًا ، مفعوله : الضمير يعود على قوله : خَصِّصْ ، هل يعود الضمير على الفعل ؟ هل يصح أن يكون الفعل مسندًا إليه ؟ مفعول خصص ← خصص (قصد لفظه) ، إذن الضمير عاد على (خصص) ، وخصص قصد لفظه لم نقصد معناه فالأفعال لا يسند إليها ، لذلك لما نقول : (قال صلى الله عليه وسلم) أحدهم يقول : أين المسند إليه ؟ قال : مسند ، فأين المسند إليه ؟ (صلى الله عليه وسلم) ← المقول فيه ، إذا ماذا تعرب (صلى الله عليه وسلم) على رد الجملة إلى أصول النحو ، تقول : قال المقول فيه (صلى الله عليه وسلم) ، أم تعرب (صلى الله عليه وسلم) مسندًا إليه ؟!! لا يكون هنا أبدًا ، الفاعل لا يكون فعلًا ، إذا لما قلنا : (صلى الله عليه وسلم) رددنا العبارة ← المقول فيه (صلى الله عليه وسلم)

في قول العرب في البيت في الجاهلية : (ما هِيَ بِنِعْمَ الوَلَدْ) ← ما هو حرف الجر جاء مع الفعل ، منذ

حتى كأنه الفعل مجرورا ؟!! (بِنِعْمَ) فماذا قدّروا ؟ (ما هي بالمقول فيها نعم الولد) ← (بالمقول) ، لأنه الفعل لا يجر ، لا يوجد في العالم فعل مجرور ، وهذا هو ملحظ النحاة والأصوليين في تركيب الكلام العربي فحينما يأتون إلى ما يتوهم أنه شاذ فحينما يردونه إلى أصوله وقواعد لأنه الناس قد تترخص بالحذف أين تدرس في الأردن ؟ في الأردنية . في العلوم الإسلامية أقول لك : في الجامعة ؟ لا بدّ أنه تقصد دوما أن أقول الجامعة ، الناس يترخصون بالحذف ، ما يعرف يحذف ، لكنه إذا جاءت أجيال لم تدري ما اللغة ؟ وما الأصول ؟ أكيد سوف ستستشكل كثيراً من أقوال علماء الفقه والأصول وأولئك الذين سيصوننا بالبحث والعمل والاجتهاد أفضل منا لأنه فهومهم وإن لم يشابه سلوكنا سلوككم ، إذا اصطنعنا ما نحن فيه مثل هذه الألفاظ لا بدّ أنه ننتبه إلى أننا في درسنا الأصولي لا نخرم قواعد النحو ، لماذا ؟ لأنّ الأصول مبنية عليها ، فاللغة العربية من أساسيات علم الأصول ، فإذا جرينا على إفساد العربية في لغتنا الأصولية فماذا أبقى لنا من أصولنا ، لقد أفسدنا الاستدراك

قال : التزاماً مفعولٌ ، طيب التزاماً مبتدأ ، مفعولٌ خبر ، صار المبتدأ منصوب ؟ على حركة الحكاية ، كما تقول : سورة المنافقون ، شركة المقاولون العرب ، سورة المؤمنون ← مع أنها مضاف إليه ، ألست كذلك ؟ لكنها مشغولة بحركة الحكاية فأنا أحكي اسم السورة ، فاسمها كذلك ، وكذلك يجري في بقية الألفاظ

قال : وتخصيصهُ مفعولٌ وما بعدها أيضاً على الحكاية إذن حركة الفتحة هنا على الحكاية ، أي بما قبله سابقاً مسألة تخصيص أو الذي هي مفعول به هي مفعول ماذا ؟ مفعول تخصيصهُ أي : أبِن تخصيصهُ أي فاعل أبِن ؟ بعضٌ ← الفاعل ، قال : وإياهُ مفعولٌ ، إياهُ منصوب ، هذه كلها حكايات أسماء الألفاظ يعني أنه يجوز أن يصح التخصيص بالقصد أي : بالنية ، بما دلّ عليه اللفظ بالالتزام أو بالتضمن وأحرى بالمطابقة ، إذاً هنا يريد أن يقول لك : وهو باتفاق الشافعية والمالكية أنّ اللفظ يعمّ سواء كانت دلالته على الأفراد بالتضمن أم بالالتزام أم بالمطابقة ، قال : وذلك باتفاق الشافعية والمالكية ، إذن أنت تقول لي : أنا دلالة التزام ، قلت لي قبل قليل أنه دلالة الالتزام لا تتخلف ، فكيف ذهب الشافعية والمالكية إلى التخصيص مع أنّ دلالة الالتزام عقلية وهذا متفق عليه أنه دلالة الالتزام لا ترتفع لا في بعض أفرادها ولا في كلّهم ، فما أنت تقول لي : أي يصحّ التخصيص بالقصد أي النية بما دلّ عليه اللفظ بالالتزام أو بالتضمن وأحرى بالمطابقة أيضا بالالتزام ، نقول له : نحن نقول يكفي لحصول الالتزام بانطباق الماهية على بعض الأفراد ، يعني عندما قلت (لا آكل) ألم ينطبق في المثال على اللحم ، انطبق في بعض أفراده ، فأنا أقول : لم يتخلف بالمرة ، هو قد انطبق فالماهية أخذت حقّها بما أفرادها وهنا أنا أقول لك : أن الالتزام لم يتخلف لكنني عندما قلت : أنه هناك بعض الأفراد لم (يعني خصّصتُ فيما الالتزام) نظراً لكفاية بعض الأفراد في تحقق دلالة الالتزام ، فأنا هنا لم أخرم الحكم العقلي ، لا ، إنما اكتفيت بأنّ في الماهية انطبق على بعض أفرادها أم تريد أنه ينطبق على كلهم ، فما هو قال : انطبق على فرادة وهذا يكفي ، فإذا أخذت الماهية أفرادها فمعنى هذا يعني : أنا أخذتهم بالالتزام وقد تحقق نفي الماهية في تلك الأفراد ، إذاً هناك تفسير أنهم ترفع الحكم العقلي ، إنما قلنا لقد دخل الحكم العقلي الالتزام في أنني لا آكل اللحم ← تحققت الماهية ، فأنا لم أنفي الماهية وما دلّت عليه بدلالة الالتزام في موضوع اللحم

(وقد منع بعض الفقهاء وهم الحنفية تخصيص العلة لما دل عليه بالالتزام وكذا التضمن فيما يظهر) لكنه لاحظ بالالتزام واضح أنه يقول لك: أنه دلالة الالتزام عندهم لا تتخلف وهذا واضح، لكنه قال (وكذا التضمن فيما يظهر) لاحظ أن الشارح يتكلم عن الآخرين بأمانة وقال (يظهر لي) وصرح بالظهور له، لكنه قد يكون في نفس الأمر ما هو خلاف ذلك، فعندما تريد أن تنسب إلى العلماء ما ليس منطوقاً لهم من صريح أقوالهم، فتقول: فيما فهمته، فما نسبته لهم ما كان بدلالة منطوق، أما أن آتي وأجزم تستنتج من أقوال الناس وتستنبط وتأخذ بالقرائن ثم تكرّ على العالمين باتهامهم بما ليس فيهم إنما هي نتائج أفهامك أنت، فقل لنا بصريح العبارة: فيما يدل عليه هذا القول، لا تقل: الفهم ليس دائماً ما فهمته من كلامي لا تنسبه إليه انسبه إلى نفسك وقل: فهمت من كلام فلان هذا، لكنه لا تقل فلان قال هذا. هذه اللغة العلمية. تأتي لأحدهم: لقد قال الشافعية كذا، لقد قال... من أين لك هذا؟ يقول وتكتشف في الأخير أن هذا فهم خاص له من فهمه لمفهومهم ويستنبط هو ثم ينسب إلى الآخرين ما ليس فيهم وما ليس من أقوالهم، لذلك إذا صرحوا فيه بدلالة المنطوق انسبه إليهم أما فهمك وما تستنتجه فقل: إنما فهمت منه ذلك وهذا من دروس العلم التي تتعلمها في هذه المصادر لأولئك العلماء الذين يدققون في الألفاظ، فانظر إلى قوله هنا (وكذا التضمن فيما يظهر لي) أي فيما دل عليه بدلالة التضمن فإنه كدلالة الالتزام، هل هذا منطوق عندي للحنفية أم فيما يظهر لي؟ هو فيما يظهر لي أنه دلالة التضمن عندهم كدلالة الالتزام. إذاً كأنه يقول لك هنا نقطة بحث وابحث وتأكد لنا هل دلالة التضمن كالالتزام في أنها لا يجوز التخصيص أم لا؟ (التقييد كالتخصيص في الصحة والمنع) قال: إن التقييد الذي يدخل على المطلق كما هو الحال في التخصيص، كذلك يريد القول: كذلك النكرة المطلقة لا يجوز تقييدها بالقصد، مثال ذلك ما قلناه لك في التخصيص بالقصد في العام، ما قلته لك بعدم جواز التخصيص بالقصد للعام كذلك لا يجوز تقييد المطلق بالقصد، لماذا؟ لأن العلة واحدة، ألا وهي أن دلالة الالتزام لا تتصور تخلفها وقد قلنا إن دلالة الالتزام عقلية وأيضاً لا تتصور تخلفها لكنها إذا انطبقت على بعض الأفراد فقد تحقق المراد، إذا لم يكن هناك أحد يقول إنه دلالة العقل تتخلف، كلا نحن نقول: إن دلالة العقل لا تتخلف لكن تصورنا لها أنها مطبقة في اللحم (المثال الذي ذكرناه) على فرض أنها التزام لكن نحن نقول: أنها دلالة مطابقة، ولكننا نناقش سادتنا الفقهاء وهم الحنفية على فرض أن دلالة التزام فإن التخصيص يرد عليها أيضاً، لماذا؟ لاكتفائي بتحقق الماهية في بعض الأفراد وقد تحققت دلالة الالتزام هنا، فنحن لسنا منكرين أن دلالة الالتزام دلالة عقلية وأنها يمكن أن تتخلف، إنما نحن نقول إن دلالة العقل لا تتخلف بالمرة

هذا بالنسبة لقوله في سياق النفي، وكذا التضمن فيما يظهر، والتقييد كالتخصيص في الصحة والمنع، فالحنفية عندهم عموم النكرة في سياق النفي وما هو بمعناه (مثل النهي والاستفهام) مراد به النفي بالمرة، فلا يقبل التخصيص لأن النفي أولاً للماهية والماهية شيء واحد ليس بعام والتخصيص فرع العموم

فالحنفية عندهم عموم النكرة في سياق النفي وما هو بمعناه من نهي أو استفهام مراد به النفي بالمرة فلا يقبل التخصيص لأن النفي أولاً للماهية وهي شيء واحد ليس بعام والتخصيص فرع العموم، كلمة العلماء كالمشين

وهذا باب جديد وحديث آخر، ونكتفي بهذا القدر إن شاء الله تعالى

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك

النكرة المنفية ودلالتها على العموم

رجل (وضح)

رجل رجل رجل ...

لا رجل بالوضع اللغوي

( ) ( ) ( )

سعيد خالد محمد علي

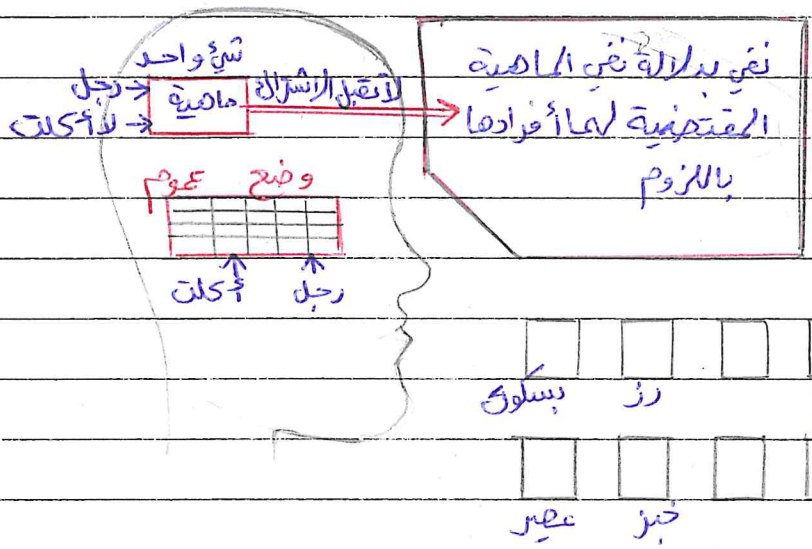

إثبات النفي لكل فرد :-

بدلالة المطابقة وصيغة لغوية

↓

دلالة اللفظ على تمام معناه

لا رجلَ ⇐ نصٌّ في العموم

لا رجلٌ ⇐ ظاهرةٌ في العموم - براجحية

↓

محتمل للوحدة بمرجوحية

لا دينارٌ ⇐ تحتمل أن يكون معه دنانير كثيرة وليست دينار

لا دينار ⇐ في بعض ما معه ولا دينار

مبنية غير معرفة ⇐ تفيد العموم

الجمهور : عامة بدلالة الوضع لأنه العموم مطابقة ⇐ وضعية بالمطابقة

الحنفية : نفي الماهية ثم تنفي الأفراد بدلالة اللزوم (العقلي) ⇐ عقلية باللزوم

(لا أكلتُ إن لم يأكل أبي)

الجمهور : يجوز تخصيصه بالقصد إنه قصد اللحم بعدم الأكل ولا يحنث بأكل الخبز واللبن

الحنفية : لأنه الدلالة دلالة لزوم عقلي لا تختلف ولا يقبل التخصيص بالقصد